



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

المدن الصناعية الثلاث

تكشف التراجع الاقتصادي في 2020

[12]



الافتتاحية

قمة بوتين-بايدن
والمعارضة السورية

يحتل الحديث عن قمة بوتين-بايدن التي ستعقد في السادس عشر من الجاري في جنيف، المكانة الأولى ضمن مختلف النقاشات السياسية الراهنة. وليس ذلك بالأمر المستغرب، خاصة حين يتعلق الأمر بنقاط اشتباك حامية كما هي الحال في سورية.

لن نمضي عميقاً في محاولة التنبؤ بما يمكن أن تنتج هذه القمة فيما يتعلق بالأزمة السورية، ولكن سنبحث بشكل عام النتيجتين المنطقتين اللتين يمكن أن تقع إحداهما.

إذا ما تم التوافق بين الطرفين، فإن عملية الحل السياسي لتنفيذ القرار 2254 ستحصل على عزم إضافي ودفع كبير يتطلب بالضرورة ملاقاته بالمعنى السوري الداخلي. وهذا يعني بالدرجة الأولى: أن على المعارضة السورية أن تعيد النظر في تركيبتها وهيكلها بحيث تكون جاهزة لمواجهة النظام كطرف مفاوض. وأمر كهذا لا يمكن تحقيقه دون توحيد مواقف قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية، ودون إضعاف وعزل ذلك القسم من المعارضة الذي يمتاز بطابعه التابع وغير المستقل، سواء أكانت تبعيته للخارج أو لـ«الداخل»، والذي لعب طوال السنوات الماضية دور الخادم لكل من لا يريد إنهاء الأزمة بما في ذلك متشدو النظام أنفسهم!

في حال لم يتم التوافق حول سورية بين الطرفين الروسي والأمريكي خلال القمة المقبلة، فإن المهمة نفسها تصبح أكثر إلحاحاً؛ لأن عدم مساعدة الطرف الدولي على الدفع باتجاه الحل تتطلب عزمًا داخلياً مضاعفاً من الوطنيين السوريين في المعارضة، عبر عزل مختلف القوى المشبوهة، والمشاركة إلى إعادة تنظيم الصفوف بما يسمح بالضغط لانتزاع الحل السياسي من متشددي النظام، وسيساعد في ذلك بكل تأكيد توسيع التقاربات بين الوطنيين من مختلف الأطراف، والذين يسعون باتجاه الحل وباتجاه إخراج البلاد من أزمتها وحمايتها من التقسيم.

إن الاتجاه الملموس لتطور الأمور على الأرض السورية، يثبت مع كل مطلع شمس، أن القوى الغربية عموماً، والأمريكي والصهيوني بشكل خاص، وبالتقاطع المصلحي مع قوى الفساد الكبير والنهب الكبير في النظام والمعارضة، يسعون جميعاً ليس إلى إبقاء الوضع القائم كما هو فحسب، بل وبتأزمه أكثر ودفعه نحو نهاياته «المرجوة» من قبلهم، أي: لدفعه نحو انهيار شامل يصل نحو تفتيت، ونحو انفجار جديد أشد خطورة وكارثية من كل ما جرى حتى الآن... وهكذا «انفجار»، ربما يكون خطة الخروج الأفضل من وجهة النظر الأمريكية.

لذلك كله، فإن الدفع بشكل جاد نحو تعاون أوثق بين الوطنيين، لإعادة تشكيل وهيكل المعارضة بما يسمح لها بتأدية المهمة الملقة على عاتقها، هو أمر غير قابل للتأجيل، وهو خطوة لا بد منها للوصول إلى التطبيق الكامل للقرار 2254، بما يعنيه ذلك من فتح الباب نحو التغيير الجذري الشامل، ومن إنقاذ لحق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، وربما قبل ذلك: إعادة توحيد سورية شعباً وأرضاً.

شؤون عربية ودولية



الكيان يطلب مساعدات عاجلة
بعد 11 يوماً من المواجهات!

17

شؤون اقتصادية



هل ستستقر الليرة ونشهد
أمراء الحرب في قاعات البنزين؟

13

شؤون محلية



شركات الخليوي..
تنفيضة مقبونة

09

شؤون عمالية



الفقر
والطبقة العاملة

03

الليبرالية وراء ظاهرة عمل الأطفال..



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



كلام في كلام والفعل لا...

حكاييتنا طويلة مع الأزمات، فهي مستمرة وممتدة إلى ما لا نهاية طالما من وُلّي علينا- وليس نحن من ولاه- يفكر ويخطط وينفذ على العكس من مصالح الأغلبية الساحقة من الشعب السوري، لأن ما يصرحون به حول أزماتنا ليس شيئاً مفاجئاً لهم، وليس شيئاً طارئاً عليهم، فالأزمات متكررة علينا منذ عقود، نعيش في دوامتها وماسيها ولا حل لها إلا ما يقدمه أولئك المصرحون يومياً عن قرب حل ما، لهذه الأزمة أو تلك، لتتبخّر الوعود مع درجة حرارة الطقس السائدة.

بالأمس، صرح أحد المسؤولين عن الكهرباء قائلاً: إن إمدادات الغاز لا تكفي لتشغيل محطات الكهرباء، ولهذا اقتضى الأمر اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه هذا النقص الحاصل بإمدادات الغاز، والإجراء هو: التقنين بشكل عادل ومتساو بين جميع المحافظات، وبالنسبة لدمشق وريفها، فقد زاد التقنين لأن كميات الطلب قد زادت في هاتين المحافظتين.

إن ما يتحدث عنه المسؤول عن عدالة التقنين كلام يحتاج إلى برهان، والبرهان هو الواقع الذي يعيشه الناس خاصة في المناطق المصنفة ريفاً، وهي لا تبعد عن دمشق العاصمة إلا بضعة كيلو مترات، وقد تكون متصلة بمناطق تُعد من العاصمة فالتقنين العادل الذي يتحدث عنه المسؤول يصل في كل الأوقات إلى ساعات طويلة من القطع ليلتبعها توصيل متقطع، أي: إن هذه المناطق تعيش ليلاً ونهاراً بتقنين دائم وبلا ماء دائم أيضاً، وهذا يستدعي استخدام بدائل، وهي المولدات التي تجعل التكاليف أعلى على موارد الحكومة وعلى مستخدميها، والناس مضطرون لذلك، لأن أعمالهم قد تعطلت وسبل العيش بهم قد تقطعت، والريف خاصة يعمل سكانه بأغليبيتهم كحرفيين ومهنيين يعتاشون على ما ينجزونه من أعمال، وكذلك هناك العديد من الصناعات التي ازدادت تكاليفها بهذا الوضع الذي لا أفق لحله، وهذا ينعكس أيضاً على العمال العاملين بهذه المنشآت، حيث يضطرون للتوقف عن العمل، وهذه مصيبة المصائب بالنسبة لهم، تزيد من أوضاعهم المعيشية سوءاً على وضعها السيئ أصلاً.

يمنّ علينا المسؤولون في كل مرة، أن الدولة تدفع تكاليف كبيرة بتأمينها تلك الخدمات، ولم يقولوا بالمقابل: ماذا يدفع الناس للدولة ثمن تلك الخدمات، ولا يقولون ما حجم الضرائب التي يتحملها الناس بكل أنواعها، فقط المسؤولون يفكرون بعقلية التاجر الذي يدفع لياخذ ربحاً مقابل دفعه وخدماته.

من المعلوم، أنّ أجراً واحداً أو أجريْن فقط لم يعودا كافيين لتأمين متطلبات المعيشة لأية أسرة لذلك تعتمد أغلب الأسر الفقيرة على الزج بأولادها في سوق العمل، لعلهم يستطيعون مساعدتهم في تحمل تكاليف المعيشة المرتفعة، مع كل ما يتسبب ذلك من تسرب الأولاد من التعليم وتركهم مقاعد الدراسة والتوجه نحو العمل، ففي إحصائية لليونسيف عام 2019 بينت أن أكثر من مليوني طفل أي: أكثر من ثلث الأطفال هم خارج المدرسة، ويواجه 1,3 مليون طفل سوري خطر التسرب.

جوهر المشكلة

كل هذه النصوص القانونية والاتفاقيات مع منظمة العمل الدولية لم تفلح في مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال، وذلك بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة، وبقيت تلك الاتفاقيات مجرد حبر على ورق أمام الواقع المائل أماماً من تشغيل الأحداث واستغلالهم، لا سيما في المناطق الصناعية التي يعمل أرباب العمل فيها على تشغيل الأحداث من أبناء النازحين الذين نزحوا إليها، وبأعمال خطيرة وبأجور بخسة دون أدنى مراعاة للشروط القانونية لتشغيل الأحداث، ويعود ذلك إلى السبب الأول والأخير، وهو تدهور الأوضاع الاقتصادية والتي تعرقل إيجاد حل لهذه الظاهرة من خلال تدني مستوى المعيشة للمواطنين، واتساع دائرة الفقر أكثر فأكثر.

لا يمكن معالجة هذه الظاهرة بمجرد إصدار قوانين أو إبرام اتفاقيات إذا لم تتوفر إرادة حقيقية لدى السلطة لمكافحة هذه الظاهرة، وتبني مبدأ العدالة الاجتماعية في الاقتصاد للقضاء على ظاهرة الجوع ومكافحة الفقر في سورية، واتباع سياسات اقتصادية تتبع مصلحة الأغلبية العظمى من السوريين، وهذا يحتاج أولاً وأخيراً إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، يفوق نحو التغيير الجذري والشامل.

تكليف الحدث بساعات عمل إضافية كما يحظر تشغيل الحدث في العمل الليلي.

الاتفاقيات الدولية

منظمة العمل الدولية أبرمت مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عام 2018 مذكرة تفاهم لإطلاق مشروع جديد يتصدى لتفشي ظاهرة عمل الأطفال في سورية، ويشهد المشروع عمل منظمة العمل الدولية والوزارة والشركاء الوطنيين معاً في سبيل الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال، ويشترك كثير من الأطفال في أنواع من العمل، تصنفها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 على أنها أسوأ أشكال عمل الأطفال، ومنها: تجنيد الأطفال، واستخدامهم من قبل الجماعات والقوات المسلحة والزواج القسري أو المبكر والتسول والعمل في بيئات سيئة، وتحذر منظمة العمل الدولية من أن عدم التصدي لعمل الأطفال، بالإضافة إلى الأخطار المباشرة المحدقة بحياة وصحة الأطفال المنخرطين في أسوأ أشكال عمل الأطفال يمكن أن تخلق جيلاً كاملاً من الأطفال يفتقرون إلى الكفاءات الأساسية والمهارات الضرورية لتأمين سبل العيش والعمل اللائق في سورية بعد انتهاء الصراع، مما يشكل تحدياً خطيراً لانتعاش البلاد وتماسكها الاجتماعي.

ويعيش أربعة من بين خمسة أشخاص من السوريين تحت خط الفقر، مما يدفع بالأطفال إلى اتخاذ تدابير قصوى للبقاء على قيد الحياة، مثل: التوجه إلى عمالة الأطفال والزواج المبكر وذلك لمساعدة عائلاتهم في سد الرق. ومع النقص الحاصل في الأيدي العاملة من فئة الشباب نتيجة الهجرة، أو الطلب للخدمة الإلزامية أو الاحتياطية، بات اعتماد المعامل والمنشآت الصناعية والفعاليات التجارية والخدمية على الأطفال، لا سيما أن أجر الأطفال يبقى منخفضاً كثيراً مقارنة بالشباب، وهو من ناحية لا يستطيع الدفاع عن حقوقه، ولا يستطيع مطالبة رب العمل بزيادة راتبه، ولا يسبب متاعب لرب العمل.

قانون العمل رقم 17

إن بعض مؤسسات الدولة لا سيما البلديات ومتعهدو الخدمات فيها يعتمدون على الأطفال والمراهقين دون السن الثامنة عشر في القيام بأعمالهم، رغم نص قانون العمل رقم 17 لعام 2010 على منع تشغيل الأحداث من الذكور والإناث قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي، أو إتمام سن الخامسة عشر من عمرهم أيهما أكبر.

كما منع القانون تشغيل الحدث أكثر من ست ساعات يومياً، ولا يجوز

تدهور الأوضاع الاقتصادية تعرقل إيجاد حل لهذه الظاهرة من خلال تدني مستوى المعيشة للمواطنين واتساع دائرة الفقر أكثر فأكثر

الفقر والطبقة العاملة



الفقر، أو خط الفقر، هو الوضع الذي يحتاج فيه الفرد في المجتمع إلى الموارد المالية لتأمين المعيشة الضرورية، التي تكفل له الحد الأدنى لمستوى من الحياة، والذي يعتبر مقبولا إلى حد ما في المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية والأمم المتحدة بالفقر النسبي.

■ نبيل عكام

عادةً يقاس الفقر بناءً على مستوى العجز عن توفير المتطلبات الضرورية من خلال دخل الفرد المعيل للأسرة التي يعيلها، وليس الفرد، وتقدر نسبة الإعالة في سورية واحد إلى خمسة حسب الكثير من الإحصائيات. ويعد خط الفقر أعلى في الدول المتقدمة من الدول النامية بشكل واضح، وقد كان متوسط خط الفقر العالمي يبلغ ما يعادل 1,25 دولار في اليوم للفرد، وذلك في عام 2008، حسب الأمم المتحدة والبنك الدولي - علماً أن هذا الرقم أصبح اليوم يعادل ثمن «سندوتشي» فلافل - أما المعيار الدولي للفقر المطلق أو المدقع، فهو عندما لا يستطيع دخل الأسرة تلبية الحاجات الأساسية والضرورية لأفرادها، ويقاس الفقر المطلق بناءً على مقدار عجز الدخل اللازم لتلبية وتوفير الاحتياجات الأساسية والضرورية، وهي الغذاء ومياه الشرب والصحة والملبس والسكن والعلاج ومرافق الصرف الصحي. وتشير الكثير من الأرقام إلى ارتفاع نسبة الفقر في البلاد إلى ما يربو عن 80% منذ انفجار الأزمة، حيث يحصلون على أقل من 15% من الثروة الوطنية المنتجة، وأبرز وأهم أسباب ارتفاع معدل الفقر تعود إلى السياسات الاقتصادية

عامل أساسي من العوامل المعيقة لتنمية المجتمع، خاصة إذا لم تتم معالجة الأسباب الحقيقية التي تقف وراءه، كالبطالة والخلل في سوق العمل، وانعدام الفرص الاستثمارية لدى الدولة من خلال تحسين حصتها في السوق، وتوسيع مجالاتها، مما يساهم في زيادة القيمة المضافة الخاصة بها، ودعم البحث والتطوير، وكذلك الإعاقات الكبيرة التي تضعها أمام القطاع الخاص الوطني، وبالأخص منه القطاع الإنتاجي. إن الأحداث التي شهدتها البلاد، أدت إلى زيادة سرعة تراجع وتدهور الوضع الاقتصادي فيها، على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الجسدية والإعاقات العقلية التي يمكن الوقاية منها، كما يمكن أن يكونوا أكثر عرضة للموت بنسبة أعلى بسبب المرض، إذ لديهم نسبة أعلى بكثير من الإصابات من الأطفال الآخرين، والتي منها: ضعف في الرؤية، والسمع، وفقر الدم بسبب نقص الغذاء، ومستويات عالية من الرصاص في الدم، والتي يمكن أن تضعف وظيفة الدماغ نتيجة دخولهم سوق العمل المبكر، ولعل من أهم أخطار الفقر يتمظهر في خروج الكثير من أفراد المجتمع عن الأعراف والقيم الاجتماعية السائدة، والخروج على القانون والانحراف وارتفاع مستوى الجريمة المنظمة منها وغير المنظمة. كما أن الفقر

التي تستطيع من خلالها العمل على تحسين هذا الوضع الذي وصلت إليه البلاد والعباد؟ من المعلوم، أن للفقر أثراً اجتماعية وصحية واقتصادية خطيرة في المجتمع، فعلى سبيل المثال لا الحصر: الأطفال الذين ينشؤون في بيئة الفقر يعانون من مشاكل صحية بشكل مستمر ومتكرر أكثر من الأطفال الذين ينشؤون في ظل ظروف أفضل، فأغلبية الأطفال الموجودين في الأسر الفقيرة يعانون من الوزن المنخفض، ويغيبون قسراً عن المدرسة في كثير من الأحيان بسبب المرض، والدخول في سوق العمل، وهذا يسبب لهم العديد من المشاكل

المعادية للطبقة العاملة التي انتهجتها الحكومات خلال العقود الماضية. أما المستوى العام لعدم المساواة في المجتمع، من فقدان الحريات الديمقراطية والسياسية، فهذا شأن آخر رغم ارتباطه بطبيعة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية السائدة في المجتمع والمنتجة للفقر، وهو لا يأخذ بعين الاعتبار بأن الأفراد لديهم احتياجات أخرى اجتماعية وثقافية وترفيهية هامة تختلف من فرد لآخر، والسؤال المطروح اليوم على الحكومة: هل تعرف على أي حد تعيش الطبقة العاملة؟ والسؤال موصول إلى النقابات: ما هي الإجراءات والطرق النضالية

الطبقة العاملة



عمال الكراسي المتحركة في بربرلي هيل يصوتون للإضراب

صوت أعضاء النقابة في مصنع الكراسي المتحركة الكهربائية في إنجلترا للإضراب بسبب نزاع حول الأجور، وستجرى الإضرابات يوم الاثنين 14 حزيران والجمعة 18 حزيران الاثنين 21 حزيران والجمعة 25 حزيران، ويسعى أعضاء النقابة إلى زيادة رواتبهم بنسبة 3% ويوم عطلة إضافي. تم التصويت على الإضراب عن العمل نتيجة لانتهاء محادثات الأجور، يقول الأعضاء إنهم عملوا بجد في السنوات الأخيرة، وبذلوا جهداً إضافياً لضمان نجاح الشركة، خلال فترة وباء الكوفيد 19 وأنه لا يزال هناك احتمال أن يتم تفادي الإضراب في حال عودة الشركة إلى طاولة المفاوضات، وإجراء محادثات ناجحة، وقالت النقابة: الانهيار في محادثات الأجور يعني أن القوى العاملة شعرت أنه ليس لديها خيار سوى اتخاذ إجراءات إضراب، إلى حد كبير كملاد أخير.



عمال شركة «تاف» في إضراب يومي 17 و18 حزيران

أعلنت نقابة عمال النقل في مطار النفيضة والمنستير التونسي يوم الجمعة 4 حزيران 2021، أن عمال شركة «تاف» في مطاري النفيضة والمنستير سيدخلون في إضراب - يومي الخميس والجمعة 17 و18 حزيران الحالي - احتجاجاً على تعنت الإدارة العامة للشركة وعدم التزامها بالاتفاقيات المبرمة وتجاهلها لمطالب العمال. وطالبت النقابة بحق العمل النقابي وإعادة العمال المطرودين إلى سالف نشاطهم، وصرف المستحقات المالية المتوقعة لصالح العمال ومراجعة عقود العمل، وأوضحت النقابة في بيان لها أن الإدارة العامة للشركة والسلطة التنفيذية فيها تبدي عدم جديتها في فتح حوار بناء ومسؤول لإنقاذ المؤسسة، وأن العمال سيدخلون في إضراب لمدة يومين.



اعتصام عمال شركة حلوان للحديد والصلب

أعلنت - الاثنين الماضي - أفران شركة حلوان للحديد والصلب وصهر الحديد، عن توقف أفرانها تمهيداً لتصفيتها، بعد 67 عاماً من بدء الإنتاج، وفي وقت سابق اعتصم أكثر من 500 من عمال الشركة رفضاً للقرار. وأصدر مجلس إدارة شركة الحديد والصلب المصرية قرار إغلاق الشركة، تمهيداً لتصفيتها. وأبلغت الشركة العاملين بجميع القطاعات بعدم الحضور لحين التوصل لاتفاق بشأن التعويضات. هذا وقد دخل أكثر من 500 عامل من عمال الورديتين الثانية والثالثة في مصنع الحديد والصلب في اعتصام مفتوح احتجاجاً على قرار إيقاف العمل وإغلاق المصنع، ويطالب العاملون بالشركة بتعويضات تتراوح بين 450 ألفاً إلى 700 ألف جنيه للعمال، فيما طرحت وزارة قطاع الأعمال العام تعويضات تتراوح بين 225 و450 ألف جنيه، وهذا ما يراه العمال غير كاف.



عمال التعدين في كندا

صوتت نقابة العمال التي تمثل 2400 عامل خلال الأسبوع المنصرم على اتفاقية مبدئية مع شركة التعدين العملاقة الكندية، التي تعمل في خطوط الالتقاط في مناجم ومطاحن الصهر. حيث أكد التصويت على رفض أكثر من 70% من العمال الذين يرفضون هذا العرض والعقد التي أوصت به لجنة التفاوض، وقاموا بالإضراب عن العمل، حيث كان العمال يطالبون من خلال العقد المبدئي لمدة خمس سنوات على حصول العمال على زيادة 4% في الراتب على مدى السنوات الأربع المقبلة، بالإضافة إلى 2500 دولار أمريكي أجراً تقديرياً للعام الماضي، ومكافأة توقيع بقيمة 3500 دولار. كما طلبوا من خلال المفاوضات ببعض التغييرات في المعاشات التقاعدية والمزايا لعمال المناجم والمطاحن والمصاهر.

سورية ومنظمة العمل العربية



وضرورة الموازنة بينهما، وإجراء مراجعة دورية للأجور لا تزيد عن سنة، وذلك لتواكب الأجور الحقيقية مستوى تكاليف المعيشة. كما لم توقع سورية على الاتفاقية العربية رقم «11» بشأن المفاوضات الجماعية ولا على الاتفاقية رقم «14» لعام 1981 بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الأقطار العربية، ولا على الاتفاقية العربية رقم «16» لعام 1983 بشأن الخدمات الاجتماعية العمالية، مع أن الهدف منها رفع مستوى القوى العاملة في الوطن العربي.

خلاصة

ما الفائدة من توقيع سورية على هذه الاتفاقيات إذا كانت الحكومات السورية لا تلتزم أساساً بالاتفاقيات التي توقع عليها؟ ولكن يبقى التمسك بهذه الاتفاقيات والدفع باتجاه تطبيقها سلاحاً بيد الطبقة العاملة لمواجهة محاولات قوى الفساد الالتفاف عليها، ولإظهار مدى عدم مشروعية قوانينها، فقوانين العمل السورية مثال يحتذى بها على هدر حقوق العمال ومخالفة الدستور، والاتفاقيات الدولية، وذلك كله إرضاء لقوى المال، ومع ذلك لم تنس هذه القوى أن تنص في مقدمة قوانينها أنها جاءت بالتوافق مع اتفاقيات العمل الدولية الجماعية والثنائية، التي صادقت عليها الجمهورية العربية السورية؟!

الاجتماعية، والاتفاقية رقم «19» لعام 1998 بشأن تفتيش العمل وتوسع توصيات أخرى فقط، وبالرغم من ذلك فإن سورية لم تلتزم باتفاقيات منظمة العمل العربية التي صادقت عليها، ولم تنعكس هذه الاتفاقيات في قوانين العمل السورية، بل ذهب المشرع عكس ذلك تماماً منذ تبني الحكومات السورية المتعاقبة لسياسات اقتصاد السوق الاجتماعي، فسورية شرّعت التسريح التعسفي في القانون العمل رقم 17 لعام 2010 وفي قانون العاملين الأساسي في الدولة رقم 50 لعام 2004، وقوانين العمل في سورية ما زالت تجرم الإضراب وتعتبره جنحة، رغم أن الدستور الجديد في عام 2012 نص عليه صراحة كحق من حقوق العمال.

اتفاقيات لم توقع عليها سورية
الجدير بالذكر، أن أغلب اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل العربية الهامة لم توقع عليها سورية، ومنها: الاتفاقية العربية رقم «15» بشأن تحديد وحماية الأجور لعام 1983 والتي نصت في المادة السادسة عشرة على تعريف الحد الأدنى للأجور «بأنه المستوى المقدر للأجر ليكون كافياً لإشباع الحاجات الضرورية للعامل ولأسرته، كالملبس والمسكن والغذاء للعيش بمستوى إنساني لائق». كما أكدت الاتفاقية في المادة «19» على ضرورة المراعاة عند تحديد الحد الأدنى للأجور، حركة الأسعار

حماية العمال وحقوقهم فقد نصت الاتفاقية رقم «1» لعام 1966 بشأن مستويات العمل والمعدلة عام 1976 على حقوق العمال الرئيسة، واعتبرتها بأنها الحد الأدنى من الحقوق، ومنها الاعتراف بحق الإضراب للعمال بشكل واضح وصريح للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، بعد استنفاد طرق التفاوض القانونية، واعتبرت الاتفاقية أن نصوص تشريعات العمل يجب أن تكون أحكامها من النظام العام، لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها إلا إذا كان ذلك لمصلحة العامل، وأكدت أن تشريعات العمل يجب أن تكون موحدة للعمال كلهم في البلد الواحد، بحيث لا يجوز التفريق بين العمال في القوانين، كما أكدت على حق العامل وحده في إثبات حقوقه بالطرق كافة وحرّمت بالنص التسريح التعسفي، وجعلت التسريح خاضعاً للرقابة القضائية اللاحقة، كما أقرت فصلاً كاملاً لحماية صحة العمال ووقايتهم من أخطار العمل، وتشغيل الأحداث والنساء وحمايتهم.

اتفاقيات صادقت عليها سورية وبقيت دون تطبيق

لقد وقعت سورية على اتفاقية مستويات العمل لعام 1976 وعلى عشر اتفاقيات أخرى، أهمها: اتفاقية العمل العربية رقم «7» لعام 1977 بشأن الصحة والسلامة المهنية، والاتفاقية رقم «3» لعام 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات

تأسست منظمة العمل العربية عام 1965 وتضم في عضويتها الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وتقوم المنظمة على التمثيل الثلاثي الذي يعتمد على أساس اشتراك أصحاب العمل والعمال والحكومات في هياكل المنظمة الدستورية.

■ محرر الشؤون العمالية

وقد نص دستور المنظمة في مقدمته: أن لجميع البشر الحق في السعي وراء رفاهيتهم المادية والروحية بحرية، وفي ظروف قوامها تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وقد حددتها، ومن أهمها: تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية، ووضع خطة لنظام التأمينات الاجتماعية لحماية العمال وعائلاتهم، وتنسيق الجهود العربية في ميدان العمل ومكافحة البطالة. وقد أصدرت المنظمة «19» اتفاقية كان أهمها: اتفاقية العمل العربية رقم «1» لعام 1966 بشأن مستويات العمل، والاتفاقية العربية للعمل رقم «16» لعام 1983 بشأن الخدمات الاجتماعية العمالية، والاتفاقية رقم «15» لعام 1983 بشأن تحديد وحماية الأجور، والعديد من الاتفاقيات والتوصيات التي تضمن حقوق العمال، وتنظم العلاقة بين العمال وأرباب العمل.

اتفاقية رقم 6 لعام 1976 بشأن مستويات العمل

يمكن اعتبار اتفاقيات المنظمة ودستورها: أنها متقدمة من حيث

كيف يمكن منع تفجير الشمال الشرقي السوري؟



شهدت الفترة الأخيرة، وخاصة الشهر الماضي، جملة من الأحداث التصعيدية في شمال شرق سورية. واتخذ التصعيد طابعاً عنيداً، ملحاً، ويومياً حتى؛ بحيث بتنا نرى مع مطلع كل صباح تقريباً قضية جديدة، مشكلة جديدة، خلافاً جديداً...

■ سعد صائب

التفسير الأسهل للموضوع هو: أن الإدارة الذاتية اتخذت خلال الفترة الماضية جملة قرارات خاطئة، وقامت بمجموعة من الممارسات الخاطئة بينها عمليات قمع واعتقال وتضييق وإلى ما هنالك. ونقول: إن هذا التفسير هو الأسهل ليس لأنه خاطئ، بل لأنه لا يمثل سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد. وقبل أية محاولة لملامسة الأجزاء المخفية لا بد من الاعتراف بالجزء الظاهر ورويته، لأنه نقطة العلام الأولى في الاستدلال على جذور جبل الجليد...

ممارسات وقرارات خاطئة

بين الأمثلة البارزة على القرارات الإشكالية والقرارات الخاطئة التي باتت حديث الشارع الجزراوي، والشارع السوري عموماً، القرار 119 الذي تضمن رفعاً لأسعار المحروقات. وكذلك قرار إغلاق المعابر بين مناطق الشمال الشرقي ومناطق سيطرة النظام والذي استمر لعدة أيام، وبعد ذلك الممارسات الخاصة بـ «التجنيد الإجباري» ضمن قسد، والمظاهرات التي خرجت احتجاجاً عليها، والقمع الذي نال بعض تلك المظاهرات، وليس انتهاءً باعتقال أحد الصحفيين بطريقة الخطف، قبل أن يتم الإفراج عنه مؤخراً.

من غير الممكن اتخاذ موقف موضوعي من هذه الممارسات دون أن يتابع المرء ما جرى خلال تطورها؛ ونقصد كيف كانت استجابة الإدارة الذاتية لرفض الناس لتلك الممارسات والقرارات. بين الأمثلة الممتازة في هذا الإطار، التراجع عن القرار «119» الخاص برفع أسعار المحروقات، وجرى التراجع خلال 48 ساعة من إصداره تحت ضغط الناس، وهذه علامة إيجابية على أن درجة حساسية الإدارة اتجاه مطالب الناس هي درجة جيدة، ويمكن القول بما يخص القرارات والممارسات الأخرى أن شيئاً شبيهاً قد جرى في كل واحدة منها، حيث تم التراجع جزئياً أو كلياً عن معظم الممارسات والقرارات التي أثارت حفيظة الناس وأدت إلى إشكالات... وإن كان من الصحيح: أن من لا يعمل لا يخطئ؛ ومن يعمل سيخطئ خطأ، فمن الصحيح أيضاً: أن للأخطاء مستويات بعضها لا يجوز التعامل معها ببساطة، بل يجب التدقيق وراءها ومعرفة كيف تم الدفع نحوها، خاصة في ظروف لها هذه الدرجة من الخطورة والتعقيد...

أجزاء أخرى من جبل الجليد

وصفنا أعلاه أخطاء الإدارة وبعض الأفعال التي أقدمت عليها وأحدثت رد فعل حاد من الناس، بأنها رأس جبل الجليد الذي عادة ما يمتد عميقاً جداً مقارنة بالجزء الظاهر منه. ما يمكن رصده ضمن هذه الأعماق، هو السلوك التصعيدي لثلاثة أطراف، هم: الولايات المتحدة، تركيا، متشددو النظام، والذين تتقاطع أعمالهم في إحداث مزيد من التوتر في الشمال الشرقي.

العنصر الأكثر تأثيراً وأهمية في التصعيد بين هذه الأطراف ربما يكون الولايات المتحدة الأمريكية...

ابتداءً من تشرين الأول 2019، أي: مع الانسحاب الأمريكي الجزئي من الشمال الشرقي السوري، والذي جرى ضمن تنسيق واضح مع الأتراك الذين شنوا بعد الانسحاب بثلاثة أيام فقط عدوانهم المسمى «نبح السلام»، أصبح من الواضح، حتى لأولئك الذين ظنوا أن الولايات المتحدة حليف لهم، أن هذا «الحليف» هو على الأقل غير مأمون الجانب، ومستعد للغدر بأية لحظة.

ولكن مع الوقت، بدأت عناصر أخرى ضمن الصورة بالانجلاء والتوضُّح: فقد بدأ الأمريكيان يدعمون بشكل علني تشكيلات محددة وعناصر محددة معادية بشكل مباشر للإدارة الذاتية، وتعمل ضمن مناطق سيطرتها، أو تحاول العمل ضمن تلك المناطق. وهذا الدعم امتد من الجانب السياسي إلى المالي والعسكري حتى...

وفي السياق، لقد شهدنا جملة من مؤتمرات العشائر العربية، وهي مؤتمرات لم تجمع أي منها العشائر العربية كما ادعت، بل حاولت استخدام وجهاء من هنا ووجهاء من هناك، كل حسب ولائه السياسي.

لقد رأينا بين مؤتمرات العشائر العربية، مؤتمراً رعاه الأمريكيان بشكل غير مباشر، وآخر رعته قسد، وثالثاً رعته تركيا، ورابعاً رعاه النظام، بل حتى إن أبا محمد الجولاني قد أجرى لقاءً مع زعماء العشائر العربية، وأكثر من ذلك، يكاد لا يوجد تحالف سياسي سوري سواء كان معارضاً أم موالياً إلا وضمنه تسمية ما تخص العشائر، سواء كانت حقيقية أم خيالية...

هذه المؤتمرات التي عقدت في الفترة الأخيرة، كانت تدفع بمعظمها باتجاه اختراع

وتأجيج صراع قومي عربي- كردي، ووضع على رأس جدول الأعمال.

ما نعتقه هو: أن العمل الأمريكي بشكل خاص إنما يستهدف ضرب الجميع بالجميع، وتمهيد «جو مناسب» للانسحاب من سورية، والجو المناسب وفقاً للفهم الأمريكي هو: جو الفوضى الشاملة غير الخلاقة.

بالتوازي مع ذلك، فإن الأتراك يسعون إلى استغلال التناقضات والثغرات لمحاولة مد نفوذهم على مناطق إضافية في الشمال الشرقي، وليس المقصود هنا هو مد النفوذ العسكري المباشر، لأنه بات من المستبعد أن تجري أية عمليات إضافية واسعة النطاق في تلك المنطقة، لأن الروس باتوا موجودين هناك، وليس الأمريكيان فقط، بل المقصود هو محاولة مد النفوذ عبر إضعاف الإدارة سياسياً، ورفع وزن القوى السياسية القريبة من تركيا التي يمكن لها أن توجد في الشمال الشرقي... وربما في هذا الإطار بالذات يجري حديث كثيف عن أن الرئيس المقبل لائتلاف سيكون شخصية عشائرية من الشمال الشرقي السوري.

متشددو النظام أيضاً يؤدون قسطهم ضمن العملية، فهم يستخدمون منابر رسمية وشبه رسمية، لتكفير الإدارة الذاتية ومساواتها بشكل مطلق مع الأمريكيان، بل والحديث عن وجوب مقاومتها وصولاً إلى القضاء عليها بالسلح، والخطر في المسألة: أن هذه الدعاية لا تقف عند الحدود السياسية العامة، بل تتجاوزها إلى التحريض القومي لصراع عربي-كردي...

وأيمن المخرج؟

المؤكد، هو أن هذه الأطراف ستستمر في محاولاتها تفجير الشمال الشرقي، كل وفقاً لحساباته وأهدافه. والأكيد: أن مهام القوى

السورية التي لا مصلحة لها بالتفجير هي مهام مضاعفة وصعبة ومعقدة، ولكنها بالتأكيد قابلة للتحقيق في حال توفر الإرادة الوطنية اللازمة.

وفي الإطار نفسه، ربما يمكن القول: إن من بين المسائل الأساسية التي نعتقد أنه ينبغي للإدارة الذاتية العمل عليها، ثلاث مسائل أساسية:

الأولى: هي العمل لتقليل الأخطاء والاستفزازات إلى الحد الأدنى وإلى الصفر إن أمكن، وهذا يتطلب انضباطاً داخلياً صارماً ضد المخطئين، والتدقيق في نوعية تلك الأخطاء وخلفياتها، بين ما هو طبيعي وما هو غير ذلك.

الثانية: هي تكريس علاقة إيجابية بين الإدارة وبين ضغط الناس، والاستفادة من زخم الأهالي وتوجيهه لمحاربة الفاسدين الكبار ضمن الإدارة نفسها، وهي المحاربة التي لا يمكن دونها ضمان أي نجاح لاحق.

الثالثة: هي تسريع عملية الانفكاك عن الأمريكي، لأن الواضح هو أن النقاط الأكثر ضعفاً للإدارة هي تلك التي تربطها بالأمريكان، وهي بالذات النقاط التي يمكن أن تتحول لموضع الطعن الأمريكي وغير الأمريكي، وواضح أيضاً أن العزل السياسي لأولئك الذين يحاربون الأمريكيان ضمن صفوف الإدارة الذاتية، ويعادون كل من يقف بوجهه بوجه تاريخياً، بات ضرورة وجودية قصوى... والانفكاك عن الأمريكيان لا يعني بحال في الأحوال الذهاب إلى حضان النظام، أو حتى إلى حضان الروس، بل يعني تحصين الوضع تمهيداً للحل الشامل، وذلك عبر علاقات متينة مع الناس ومع الأطراف والقوى الوطنية التي في المنطقة وفي البلاد عموماً، وهو أمر ممكن، والظروف باتت تسمح به بشكل أكبر من أي وقت مضى.

يمكن رصد السلوك التصعيدي لثلاثة أطراف هم الولايات المتحدة وتركيا ومتشددو النظام والذين تتقاطع أعمالهم في إحداث مزيد من التوتر

جيفري «يبق البحصّة» أخيراً: لم نستهدف



قبل أيام قليلة، أطلقت قناة PBS فيلماً بعنوان «الجهادي»، والذي كان الناتج النهائي للمقابلات التي أجراها الصحفي الأمريكي مارتن سميث مع عدة أشخاص، وضمناً تلك التي أجراها في زيارة إلى ادلب مع بطل الفيلم: أبو محمد الجولاني، وكذلك مع مؤلف الفيلم «الذي حاول أحياناً أن يتنكر في صورة الخصم، لكنه لم يعد يكلف نفسه عناء القيام بذلك»: جيمس جيفري.

■ ريم عيسى

قبل شهرين من إطلاق الفيلم، صدر إعلان ترويجي عن الوسيلة الإعلامية نفسها، مع مقتطفات من المقابلة ومقال عنها. وغطينا ذلك في مقال في قاسيون «العدد 1012» بعنوان: «فصل جديد في مسرحية جيفري وأبو الفول الجولاني».

الفيلم في ظاهره فيلم وثائقي عن الجولاني ووصوله إلى ما هو عليه اليوم، ويحاول أن يتنكر بزي الموضوعية والواقعية، ويتضمن مقابلات مع المذكورين بالإضافة إلى إظهار بضع آراء مخالفة.

يحاول صانعو الفيلم الظهور بمظهر الحياد، وهو أمر شائع في الأفلام الوثائقية لجعلها تبدو وكأنها مجرد سرد للحقائق والغرض منها تعليمي بحت. ولكن في الواقع، يعرف معظم الناس أن هناك دائماً رسالة وهدف.

ليس من الصعب، بمتابعة الفيلم، أن نرى أن هناك محاولة واضحة لإضفاء الطابع الإنساني على الجولاني (وبعبارة أخرى، تببيضه) وتقديمه كشريك محتمل مقبول للغرب، ولا سيما للولايات المتحدة، من خلال معظم تعليقات جيفري ضمن الفيلم.

ولعل الميزة الأساسية لهذا الفيلم، أنه يحتوي تعليقات جيفري بعد أن «تحرر» من القيود الدبلوماسية التي كان يفرضها وجوده في موقعه الرسمي، رغم أنه حتى حين كان على رأس عمله، فإنه لم يبخل بالتعبير الوقح عن سياسات واشنطن، ولكن الأمر الآن مختلف حقاً... كلام جيفري ضمن هذا الفيلم الجديد هو فضيحة متكاملة الأركان...

■ قلنا ذلك منذ أعوام...

قبل الخوض في تفاصيل هذا الفيلم، نعتقد أنه لا ضير من التذكير بأن قاسيون قد كشفت مضمون هذا الفيلم قبل سنوات من عرضه، وثابرت على فضحه، وهو ما سنمر عليه سريعاً عبر بعض الاقتباسات التي سنأخذها من عدة مقالات تناولت الموضوع خلال السنوات الثلاث الماضية:

في مقال بعنوان: «راند - النصر»... صندوق بانديورا! (7 كانون الثاني 2018)، تحدثنا عن خطة أمريكية، تم تطويرها من خلال مركز RAND الأمريكي للأبحاث ومقره الولايات المتحدة، تهدف إلى ضمان «استمرار المعركة وعدم التوصل إلى حل سياسي شامل، أي عدم تنفيذ القرار 2254». ووضحنا أن فهمنا لدور النصر هو أنه ينطوي على مهمتين رئيسيتين:

1- «تحمل مسؤولية عمليات خرق التصعيد، أيّاً كان الطرف الذي يقوم بها، سواء كان طرفاً إقليمياً، مثل: تركيا أو إسرائيل، خاصة، وغيرهما بطبيعة الحال، أو داخلياً: معارضة ونظاماً، إذ إن الأطراف الرسمية جميعها، غير قادرة على تحمل مسؤولية خرق التصعيد بشكل علني، فهي غير قادرة على التلاعب العلني أمام الروس».

2- «تغطية الخروقات التي تقوم بها أطراف داخلية مختلفة من فصائل معتدلة أو من أطراف في النظام، تسمح بإبقاء الروح في طروحات «الحسم العسكري» و«الإسقاط»... لذلك رأينا قبل أكثر من ثلاث سنوات أن دور النصر هو الإسهام في جهود تقسيم سورية، وتكريس هذا التقسيم والقيام بدورها في

عرقلة العملية السياسية، وكل ذلك تحت رعاية واشنطن وضمن خططها.

ومن المقال السابق نفسه نقتبس:

«إذا أسمينا المشروع السابق اختصاراً مشروع «راند- النصر»، فإنه بمجمله يسعى إلى تقسيم سورية بالمعنى الفعلي، رغم بقائها قانونياً دولة واحدة».

أصبح دور النصر في الإحداثيات الأمريكية أكثر وضوحاً خلال العام الماضي حين كان جيفري لا يزال في منصبه كمبعوث خاص للولايات المتحدة إلى سورية، حيث بدأ هذا الأخير بالإدلاء بشكل علني بتصريحات تهدف إلى تبرئة النصر من الأمور التي أدت إلى تصنيفها كمنظمة إرهابية...

في 30 كانون الثاني 2020، قال جيفري عن النصر «إنهم يدعون أنهم مقاتلون وطنيون معارضون»، وهو أمر «لم نقبله» أي الولايات المتحدة، «بعد» لكننا لم نرهم يشكلون تهديداً دولياً منذ فترة».

وكما بينت قاسيون في مقال بعنوان «أجندة عمل واشنطن: بند واحد... لا للحل! 9 شباط 2020»، فإن الهدف الأساسي كان: «إصرار الولايات المتحدة على منع حل قضية النصر... المنطق العام هو أن حل قضية النصر يعني الاقتراب من إنهاء الأزمة».

لقد غطينا المزيد من هذه الأنواع من التصريحات من قبل الولايات المتحدة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر «من خلال عمل مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة» في مواد أخرى بما في ذلك:

المسرحية الكوميدية الكاملة للثلاثي: جيفري، مالي، جولاني! (23 شباط 2020) أمريكا «ذات القلب الرحيم»، القائد أبو الفتح الفرغلي... و«المصادفات» التي بالجملة! (13 نيسان 2020)

غادر بعض الممثلين خشبة... لكن المسرحية مستمرة والجولاني بزيّ جديد! (7 شباط 2021)

■ عودة إلى الفيلم

هكذا، يأتي الفيلم المعني كاستمرار لعمل قيد التنفيذ، عمل يتخذ شكلاً مختلفاً في كل مرة، ولكنه يعزّز دائماً الأهداف نفسها.

وبينما يتضمن الفيلم تعليقات متفرقة من جيفري، يجب أن نشكر صانعي الفيلم على إتاحة النصوص الكاملة لمقابلاتهم، حتى نتمكن من رؤية ما قيل بالضبط. من المثير للاهتمام بشكل خاص نص المقابلة مع جيفري، الذي أدلى بسلسلة من الملاحظات التي تهدف بلا أية مواربة إلى تببيض الجولاني ومعه النصر، وبطريقة تظهره، وتظهرها، كشريك ليس محتملاً فقط، بل كشريك فعلي مضت فترة غير قليلة على الشراكة بينه وبين الأمريكي، وقد حان الوقت لإعلان هذه الشراكة.

حين تحدث جيفري عن عملية تصنيف الجماعات على أنها إرهابية، فقد ميّز النصر عن جماعات، مثل: داعش والقاعدة بقوله: إنها «أي النصر» أشبه بـ «قوى المقاومة أو حركات التحرر الوطني أو غيرها من الحركات التي تستخدم الإرهاب أحياناً كتكتيك»، وهو ما يتضح من أنهم «يركزون بشدة على الإطاحة بنظام الأسد»، وضمن هذه العملية هم «لا يلاحقون المدنيين».

بل إنه يعبر بشكل التفافي، عن أن تصنيف النصر كمنظمة إرهابية إنما هو خطأ ارتكبه واشنطن بقوله: إنه عبر تصنيفنا للنصرة كمنظمة إرهابية «بدا الأمر وكأننا نصدق خطاب الأسد القائل بأن كل من هو ضدي فهو إرهابي».

يذهب جيفري أبعد من ذلك بتبرير بعض عمليات النصر التي تستهدف مجموعات معينة في السوريين؛ فعندما سأل المحاور عن دعوة الجولاني لشن هجمات عشوائية على «القرى العلوية» في تشرين الأول 2015، كان رد جيفري هو أن: «هذا ما تفعله منظمات المقاومة، وهو ما فعله الجيش الجمهوري

النصرة نهائياً ونحن على تواصل معها!



الذي لم يخف موقفه من النصر في أي وقت سابق، ولكن وضع مهمة تفكيكه.

ثانياً: السياسة الأمريكية في الشمال الشرقي، والتي تتضمن محاولات تصعيد يومية «وليسست هي الطرف الوحيد الذي يسعى نحو التصعيد، لكنها طرف أساسي في ذلك التصعيد»، تشير إلى أن هناك أيضاً احتمال انسحاب قريب من سورية، ما يعني: أن الحفاظ على النصر، بالتوازي مع إشعال احتراق وفوضى في الشمال الشرقي، وتثبيت حالة تقسيم الأمر الواقع بما في ذلك سطوة الفساد الكبير والمتشددين في مناطق النظام، وعبر وصلات خلفية وعينية مع بعض دول الخليج وغير دول الخليج... وفوق ذلك، استمرار العقوبات... كل ذلك بمجموعه هو خطة الانسحاب الأمريكي من سورية، بما يسمح باستمرار النيران وربما تعميقها، وبما يسمح باستمرار المستنقع وتعميقه...

ولكن ذلك كله هو أحلام الأمريكيان واستهدافاتهم، وهو ما لن يتحول إلى واقع إن تمكن الوطنيون السوريون من كل الأطراف بالتعاون فيما بينهم بالدرجة الأولى، وبالاستفادة من طبيعة التوازنات الدولية، من الذهاب سريعاً نحو التطبيق الكامل للقرار 2254.

ما هي الأشياء الأسوأ؟

لا بد من فهم تلك «الأشياء الأسوأ» التي تدفع الأمريكيان للعمل بهذه الطريقة المكشوفة والخطرة بكل المعاني «والتي ربما سيكون المرشح التالي للعمل بها بين الغربيين، كما تظهر العديد من المؤشرات، هم البريطانيون». من الصحيح أن الشعوب بمعظمها لا تصدق إطلاقاً كذبة الأمريكيان حول «محراربة الإرهاب»، لكن ليست كلها تصدق واقع أن الأمريكيان هم الصانع الأول للإرهاب عبر العالم... طريقة جيفري هذه تساعد في إقناع أولئك الذين لم يقتنعوا بعد بأن أمريكا كذلك... ولذا فإن هناك حاجة حقيقية ملحة حتى يظهر خطاب بهذه الدرجة من الفضائية...

ما نعتقده هو: أن تفسير المسألة، ضمن التوقيت الراهن، وإضافة إلى التفسيرات التي سبق أن أوردتها قاسيون في مقالات سابقة، يتمثل في النقاط التالية:

أولاً: يوحى إصرار جيفري على تسريع عملية تبييض النصر إلى أن لديه تقديرات وربما معلومات عن أن استمرارها على ما هي عليه لم يعد ممكناً لفترة طويلة، وأن هناك ما يجهز ضد النصر، ليس روسيا فحسب، بل وربما تركيا أيضاً، أي عبر أستانا نفسها، وهو المسار

ضمان عدم وجود شخص ما في مكان ما حيث تقرر البيروقراطية الإرهابية إطلاق النار عليه. وكان من الممكن أن يكون ذلك سيئاً... لقد فعلت كل ما بوسعي لأتمكن من مراقبة ما يفعلونه والتأكد من أن هؤلاء الأشخاص الذين تحدثوا معهم «أي مع النصر» يعرفون ما هي سياستنا، والتي كانت تتمثل في ترك هيئة تحرير الشام وشأنها، وبالتواصل معها «أي إن الولايات المتحدة تؤكد أن تترك النصر وشأنها، وترغب في التواصل معها في الوقت نفسه» - وافترضت أن هؤلاء سوف ينقلون ذلك لهم «للهيئة». كما يعترف بعدم استهدافهم مطلقاً: «لم نستهدفهم أبداً... ولم نرفع صوتنا أبداً على الأتراك بشأن تعايشهم معهم».

ويضيف جيفري: إن «هيئة تحرير الشام قوة قتالية فاعلة ضد الإرهابيين الحقيقيين»، أي إنها ليست إرهاباً حقيقياً، وأن الجولاني هو «الخيار الأقل سوءاً من بين الخيارات المختلفة في إلب التي تعد من أهم الأماكن في سورية، وهي واحدة من أهم الأماكن في الوقت الحالي في الشرق الأوسط».

كثير مما يقوله جيفري، يجري دعمه ضمن سيناريو متكامل عبر ما يقوله الجولاني نفسه ضمن الفيلم، ولكن بمزيد من التفصيل في نص المقابلة التي أجراها. وهذا يشمل تلميحات، مثل: «هذه المنطقة لا تمثل تهديداً لأمن أوروبا وأمريكا. هذه المنطقة ليست مسرحاً لتنفيذ عمليات خارجية» و«خلال رحلتنا التي استمرت 10 سنوات في هذه الثورة، لم نشكل أي تهديد للمجتمع الغربي أو الأوروبي: لا يوجد تهديد أمني، ولا تهديد اقتصادي، ولا شيء». وغالباً ما يشير في مقابلاته المطولة إلى وجود خلاف مع قادة داعش والقاعدة، مما أدى في النهاية إلى فصل النصر عن كليهما، وحتى مطاردة مقاتليهما.

يختصر جيفري الموقف الأمريكي بالتالي: «الآن وهنا، عليك أن تتعامل مع هؤلاء الناس (أي النصر)، لتجنب أشياء أسوأ»

الأيرلندي في أيرلندا الشمالية بملاحقة المؤيدين الأقوياء للطرف الآخر».

في وقت لاحق من المقابلة، عندما سئل جيفري: هل يعتقد أن الجولاني «على استعداد لضمان حقوق الأقليات في سورية؟» قال جيفري: إنه لا يعتقد أن الجولاني هو من نمط «الأشخاص الذين يكرهون أي شخص ليس مثلهم».. فعلاً «يا إلهي!»

أخيراً، يعترف جيفري بوجود قنوات غير مباشرة مفتوحة مع النصر، من خلال وسائل الإعلام والعاملين في المنظمات غير الحكومية، الذين قد ينقلون رسائل إليهم، أشياء مثل: أن «الولايات المتحدة لا تستهدفهم. تركز الولايات المتحدة على سياسة في سورية تتمثل أساساً في الضغط على نظام الأسد. لذا اذهب واستخلص استنتاجاتك الخاصة» الأصل الإنكليزي للجملة الأخيرة في هذا الاقتباس هو التالي: «So go draw your own conclusions» وربما من الصعب أن نترجمها بالفصحى بشكل مناسب، لأن الترجمة الأدق هي التعبير العامي التالي:

«وكيف ما بدك تفهمها فهمها».. وهذه القنوات نفسها ترجع رسائل جوابية هي وفقاً لجيفري: «نريد أن نكون أصدقاء لكم. نحن لسنا إرهابيين. نحن نحارب الأسد فقط». ويشير جيفري إلى أنه لم تكن هناك «قنوات محددة معهم بشكل مباشر: ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الروس سيستغلونها، وكذلك الأسد. جزئياً لأننا لم نرغب في إثارة قلق الأتراك».

يقول جيفري بشكل أكثر وقاحة: «كان من المهم بالنسبة لنا ألا تتفكك هيئة تحرير الشام، وألا تصبح قوة إرهابية «يعني هي ليست إرهابية!». لذلك، فإن حقيقة أنهم كانوا يتحدثون إلى الإعلاميين، وإلى المنظمات غير الحكومية، وإلى المنظمات الإنسانية، ويتعاملون مع المنظمات الإنسانية، بدلاً من قطع رؤوسهم، كانت شيئاً جيداً، لأن ذلك سهل بالنسبة لي

يقول جيفري بكل وقاحة كان من المهم بالنسبة لنا ألا تتفكك هيئة تحرير الشام وألا تصبح قوة إرهابية «يعني هي ليست إرهابية»



«ظلام حالك» لم يفارق السوريين



ما دامت ذرائعهم ذاتها جاهزة في كل مرة، مما جعل المواطن السوري وكأنه يعيش في كوكب مَظلم، يصحوا وينام على انقطاع مِزمن للتيار الكهربائي، مع أخبار للوزارة الكهرباء «اعتداء على الشبكة، توقف وخروج محطات توليد عن الخدمة، حرائق في خطوط نقل الغاز.. إلخ» وتصريحات ووعود خُلبية لا نراها سوى على الشاشات، دون أي تنفيذ على أرض الواقع، طبعاً مع عدم نسيان ماسي الأعطال بالتجهيزات الكهربائية وتكاليف إصلاحها، وخسائر التَمَوّن السنوي المتكررة التي تتكبدها الأسر!

الحلول المقبولة والممكنة

واقع الكهرباء السيء جداً، وتلك الذرائع «الحصار الجائر على سورية، وصعوبة توفير مادة الفيول، وأسعار الكهرباء التي تتقاضاها الحكومة لا تساوي تكلفة الإنتاج، والاستمرار الزائد للكهرباء»، على جميع شاكلتها من الحجج التي يتم التصريح بها، لا يمكن أن تكون بمثابة ستار يغطي أعين شعب بأكمله عن العجز الحقيقي لوزارة الكهرباء والحكومة من خلفها. فالحلول المقبولة التي يريدها الشعب السوري لكل اليوم هي كهرباء على مدار الـ 24 ساعة، كباقي الدول التي لا يوجد فيها حيتان كبيرة وأيدي خفية، ولا توجد فيها حكومة داعمة للناهيين وتجار الحرب والأزمة، من خلال تقديم كامل الدعم لهؤلاء، ومشاركتهم في التضيق على شعب بأكمله لزيادة ثرواتهم وأرباحهم على حساب جيوب الغالبية العظمى التي تعيش في ظلام حالك، وعلى حساب المصلحة الوطنية. فهل ذلك ممكن؟ نعم، شريطة تغيير السياسات الاقتصادية العامة المحابية لمصالح الفاسدين والناهيين، وتبني سياسات بديلة تلبي مصالح الغالبية، وتحقق المصلحة الوطنية.

بات معروفاً لدى الجميع، ألا وهو تضيق أكثر- تصعيد الأزمات للاستفادة المادية من جيوب الشعب السوري- زيادة الأرباح من الحلول «التجارية- الربحية» لحل مشكلة الكهرباء لدى المواطن السوري، عبر البدائل الكهربائية المطروحة والمعروضة في الأسواق. تلك الذرائع الحكومية لا تُسمن ولا تغني من جوع، فجميع التصريحات والوعود الخُلبية عن تحسين وضع الكهرباء، وباقي الأزمات المُفتعلة، عبارة عن إبرة بنج مؤقتة للمواطن السوري.

«علم» دون كهرباء

صرح وزير الكهرباء بتاريخ 1 حزيران 2021: «ما من إمكانية لتخفيف ساعات التقنين خلال فترة امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوي». هذا هو الوضع الفوضوي الذي يعيشه الطلاب في فترة الامتحانات بسبب انقطاع التيار الكهربائي المِزمن والمتزامن مع انقطاع خطوط الإنترنت في فترة الامتحانات. فلم يفرقوا البلد في ظلام حالك فقط، لا بل قد أغرقوا أعين الطلاب الساهرة ليلاً في ظلام حالك دون أية رحمة أو التفكير بمستقبل جيل بأكمله، وبكل أنانية وتفكير في مصالح البعض فقط. طبعاً، فقد أتموا مهامهم بزيادة تقنين التيار الكهربائي بحججهم القديمة- الحديثة ذاتها، وهي «المولدات التي تعمل على الغاز متوقفة حالياً لعدم توفر الغاز بشكل كاف لتشغيلها». وتابع بالتصريح ذاته «لكن يمكن تخفيف التقنين في بعض المناطق إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك، لكن على حساب مناطق أخرى». ليست هنالك حلول جدية لتخفيض التقنين أو إلغاؤه، وليس هنالك عمل حقيقي

ما زالت أزمة الكهرباء تتفاقم منذ بداية الحرب في سورية، بل من قبلها أيضاً، حتى هذه اللحظة، والتي تُلقي بظلالها شديدة الظلمة على كثير من جوانب حياة الشعب السوري، في الوقت الذي تقوم فيه وزارة الكهرباء بإصدار وعود خُلبية غير ملموسة بأي تحسين، ولا تمت حتى للواقع بصله!

■ دعاء دادو

فلا يمكننا القول: «عاد الظلام إلى بيوت السوريين»، لأن الظلام لم يغادر بيوتهم أصلاً، إلا في الأوقات التي يريدها ذوو الأمر في بعض الأحيان فقط لا غير! فليس هناك أية حجج وذرائع من نقص في أي من مادي «الفيول والغاز» عندما يريدون، لا بل تكون متوفرة مع وجود فائض من هذه المواد، إن أرادوا! وكما قال أحد المواطنين في الفترة القريبة السابقة عندما توفر التيار الكهربائي: «لماذا تكون الوزارة قادرة، إذا ما رغبت، على توفير التيار الكهربائي 20 ساعة يومياً ولأيام عدة؟!». فعلاً، لماذا؟ سؤال يطرح نفسه!

تطورات مؤقتة

في هذا السياق، كشف مستشار وزير الكهرباء بتاريخ 15 نيسان 2021: «أنه تم توحيد برنامج التقنين في مختلف المحافظات»، في التاريخ نفسه «أنه سيكون هناك تحسين في الطاقة الكهربائية على الشبكة بعد توفر كميات من حوامل الطاقة «الفيول» التي توقف توريدها خلال الأيام الماضية ودفع لاستهلاك نحو 140 ألف طن من أصل 250 ألف طن من مادة الفيول كانت لدى الوزارة على شكل مخزون احتياطي». وبالفعل، فقد تم توحيد التقنين في أغلبية

المناطق السورية نوعاً ما، وانخفضت ساعات التقنين في بعض المناطق بشكل نسبي، حتى صارت ثلاث ساعات قطع ب ثلاث ساعات وصل، وهذا هو الوضع المقبول الذي يتحدث عنه وزير الكهرباء بتصريحاته دائماً، كهرباء (3 ب 3).

حقيقة الوضع المقبول الذي يتحدث عنه الوزير هو: الوضع غير المقبول الذي يعيشه الشعب السوري من «عتمة وظلام» حقيقي عمّ جميع أنحاء سورية منذ اندلاع الحرب فيها ليومنا هذا.

مع الأسف، حتى بعد انتهاء الحرب في غالبية المدن السورية، فما زالت الحرب النفسية قائمة بأقصى درجاتها، والمتمثلة ب الوضع المعيشي والخدمي للمواطن السوري، التي أخذت تضيق عليه وتخنقه أكثر من أيام الحرب القاسية نفسها!

تناقضات

حسب ما تم التصريح عنه لوزير الكهرباء في أحد اللقاءات التلفزيونية عبر إحدى القنوات السورية بتاريخ 13 نيسان 2021: «حصل عكس ما تم التصريح عنه في أحد اجتماعات مجلس الوزراء نتيجة الظرف غير المحسوب من دخولنا في أزمة الفيول والنفط كان غير محسوب». وبعد يومين فقط تم التصريح عن توفير كميات من الطاقة «الفيول». فالتناقضات بالتصريحات واضحة كوضوح الشمس، واللعب بعقول السوريين وافتعال الأزمات واضح أيضاً، والسبب من هذا كله

الحلول المقبولة

هي كهرباء على

مدار الـ 24 ساعة

كباقي الدول التي

لا يوجد فيها حيتان

كبيرة وايدي خفية

ولا توجد فيها

حكومة داعمة

للناهيين وتجار

الحرب والازمة

شركات الخليوي.. تنفيضة مقبولة

صدرت التعليمات الإجرائية الخاصة بتنظيم عمليات الدفع من خلال أرصدة زبائن شركات الهاتف المحمول، من قبل مصرف سورية المركزي بالتنسيق مع الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات والبريد، بعد أن تم الإعلان عن إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني عبر شركتي الهاتف الخليوي نهاية الشهر الماضي، مع ما رافقها من ملايسات حول مهام شركات الخليوي، التي أصبحت تمارس بعض مهام المؤسسات المالية بحسب مضمون قانون المعاملات الإلكترونية رقم 3 لعام 2014.

■ عادل إبراهيم

من جملة ما رشح من معلومات ترويجية عن دور شركات الخليوي بحسب التعليمات الإجرائية أن «الخدمة التي ستقدمها هذه الشركات ستكون مجانية خلال الأشهر الثلاثة الأولى، وأجورها لن تتجاوز 200 ليرة عن أعلى عملية تحويل»، وذلك بحسب ما نقل عن مدير الهيئة الناظمة للاتصالات عبر وكالة سانا بتاريخ 2021/6/3.

تعديلات ضرورية للقانون

أعلن مصرف سورية المركزي عبر صفحته الرسمية بتاريخ 2021/6/4 عن مضمون قرار مجلس النقد والتسليف رقم 116/م ن تاريخ 2021/4/15، المتضمن تعديل بعض مواد القرار رقم 96 لعام 2019 المتضمن تعليمات ممارسة نشاط تقديم خدمات الدفع المصرفية الإلكترونية.

وفي مضمون التعديلات بحسب القرار كان ما يلي: «السماح لشركات الهاتف المحمول بالربط مع الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية لتمكين زبائن شركات الهاتف المحمول من تسديد التزاماتهم المالية للمفوترين المبروتين مع الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية - السماح لشركات الهاتف المحمول بتمكين زبائنهم للقيام بعمليات الدفع الإلكتروني باستخدام الأرصدة الخاصة بهم».

وفي مادة منفصلة من القرار - «يصدر مصرف سورية المركزي بالتنسيق مع الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات والبريد التعليمات الإجرائية الخاصة بتنظيم عمليات الدفع من خلال أرصدة زبائن شركات الهاتف المحمول».

القرار في حثياته اعتمد على قانون المعاملات الإلكترونية رقم 3 لعام 2014، وربما من المفيد العودة إلى نص بعض تعاريفه.

فقد ورد في الفصل الأول - تعاريف - المادة 1 ما يلي:

- المعاملات الإلكترونية: معاملات تُنفَّذ بوسائل إلكترونية.

- السند التجاري الإلكتروني: السند التجاري، أو غيره من السندات القابلة للتداول، المنصوص عليها في قانون التجارة، إذا تم إنشاؤه أو تداوله بوسيلة إلكترونية.

- المؤسسة المالية: الجهة المرخص لها بالتعاملات المالية، وفق القوانين والأنظمة النافذة.

- العقد الإلكتروني: اتفاق بين طرفين



يوميًا بمبلغ 100 ألف ليرة كحد أقصى، فيما لا يوجد حد أعلى لحساب التاجر في استقبال المبالغ الناتجة عن الدفع الإلكتروني - يشترط تعبئة رصيد الحساب الإلكتروني مسبقاً وبشكل نقدي حصراً سواء كان الخط مسبقاً أم لاحق الدفع..».

ولا ندري ماذا تبقى من مهام المؤسسات المالية قد يتم الاضطرار لإصدار تعديلات جديدة من أجلها، كي تتمكن شركات الخليوي من جني المزيد من المربح السهلة والمضمونة من خلالها، طبعاً على حساب ومن جيوب المواطنين.

الإلكتروني باستخدام الأرصدة الخاصة بهم، كي تمارس هذه الشركات مهام المؤسسة المالية بحسب مضمون التعريف الوارد بنص القانون أعلاه، طبعاً بعد ربط هذه المهمة بالشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية.

لتأتي التعليمات الإجرائية مع جرعة دعائية لها عن مجانية الخدمات خلال الأشهر الثلاثة الأولى، وتوسيق ترويجي لعمل شركات الخليوي، التي تعدت على المؤسسات المالية في بعض مهامها من الناحية العملية. فقد ورد في التعليمات «يمكن للمشارك العادي تعبئة حسابه الإلكتروني



لا ندري ماذا
تبقى من مهام
المؤسسات
المالية كي
تتمكن شركات
الخليوي من
جني المزيد من
المربح السهلة
والمضمونة من
خلالها

مزيد من المربح السهلة

لم تقف المزايا الممنوحة لشركات الخليوي على فسخ المجال أمامها لممارسة دور المؤسسات المالية على مستوى خدمات الدفع الإلكتروني، فقد أتاحت الهيئة الناظمة للاتصالات إطلاق ما تمت تسميته خدمة اليانصيب الوطني الإلكتروني من خلال شركات الخليوي بالتعاون مع المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية.

وبحسب الإعلان الترويجي والتسويقي لهذا اليانصيب الجديد فإن هذه الخدمة تتيح للراغبين حجز بطاقة اليانصيب عبر الهاتف الخليوي، ويمكن للراغبين بالاستفادة من الخدمة اختيار رقم مؤلف من خمس خانات وإرساله إلى الرقم المعتمد للخدمة من أي خط خليوي، مع التوضيح أن سعر البطاقة 300 ليرة سورية تخضع من البطاقات مسبقة الدفع أو تضاف إلى الفاتورة للأرقام لاحقة الدفع.

ومما رشح أن عدد البطاقات المخصصة لليانصيب الإلكتروني لكل إصدار يبلغ مئة ألف بطاقة، ومجموع الجوائز 15 مليون ليرة، فيما تبلغ قيمة الجائزة الكبرى 10 ملايين ليرة، لكن لم تتم معرفة نسبة العمولة الممنوحة لشركات الخليوي عن كل بطاقة مباع، لكن يمكن أن نقدر أن هذه الخدمة الجديدة ستدر لهذه الشركات الملايين من المربح السهلة شهرياً!

دعم القطاع الزراعي.. تصريحات أمس تمحوها قرارات اليوم!



يعتبر قطاع الزراعة في سورية من القطاعات الهامة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، يضاف إلى ذلك أنه أحد أكثر القطاعات المساهمة بتوفير فرص العمل، ومصدر دخل أساسي يعيل عدداً كبيراً من الأسر السورية. ومع ذلك فمحاولات الإجهاز عليه والمتكررة لضربه ما زالت مستمرة وتفضل فعلها، عبر القرارات التي تحول دون تطويره، أو حتى استمراره.

ناديت عيد

تصريحات أمس تمحوها قرارات اليوم

من سمع وقرأ البيان الحكومي أمام مجلس الشعب، بتاريخ 20/9/2020، وما حملة ذلك البيان في بند قطاع الزراعة من عبارات طنانة لتنميته وتطويره ودعمه، يجد أن تلك التصريحات لا تتعدى كونها حبراً على ورق مقارنة مع ما يصدر من قرارات معاكسة لها. وللتذكير فقط، نذكر جزءاً مما جاء في البيان «النهوض بالقطاع الزراعي، وبذل جميع الجهود الممكنة لتنميته وتطويره، عبر:

● تحسين واقع الأمن الغذائي الذي يعتمد على دعم الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية، وتوفير جميع مستلزمات الإنتاج والخدمات المساعدة، لإعادة استثمار الأراضي القابلة للاستثمار، وزيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتوفير حاجة السكان من الغذاء، مع تحقيق مخزون مستدام من المحاصيل ذات الأهمية، ووفقاً لمعايير الجودة.

● رفع كفاءة الإنتاج الزراعي، اعتماداً على البحوث العلمية الزراعية التطبيقية والإرشاد الزراعي، وتطوير الخدمات المساعدة المقدمة للفلاحين، والتوسع بالمشاريع الزراعية

التنموية الصغيرة والمتوسطة، التي تزيد فرص العمل في المناطق الريفية، واستخدام التقانات الحديثة التي تحقق الاستثمار المستدام للموارد الطبيعية والزراعية، وتتيح تحسين الدخل للفلاحين والمتعاملين بسلاسل القيمة للمنتجات الزراعية، إضافة إلى تطوير نظام التعاون الزراعي كأداة فاعلة في تحقيق برامج التنمية الزراعية.»

ضربات أرهقت القطاع الزراعي، وما زالت مستمرة...

رغم ما تلقاه القطاع الزراعي من ضربات مستمرة أدت لتراجع، ابتداءً من سلسلة تخفيض الدعم عن المازوت منذ سنوات عديدة، إلى ما يواجهه من تحديات هذا العام نتيجة لانخفاض الهطولات المطرية والتحذيرات المستمرة كونه عاماً تواجه فيه جميع المحافظات السورية جفافاً حاداً نتيجة للتغيرات المناخية، ورغم كل تلك المخاطر التي تهدد القطاع الزراعي، جاء قرار رفع الدعم عن الأسمدة «كالشعرة التي ستقصم ظهر البعير»، في الوقت الذي يعتبر دعم القطاع الزراعي من الأولويات التي تقع على عاتق الحكومة، لتحسينه وتطويره بالشكل الذي يؤمن الاكتفاء الذاتي في ظل التضيقات والعقوبات الأمريكية والغربية.

رفع الدعم سيؤدي إلى زيادة التكلفة التي يتحمل عبئها الفلاح أولاً ليتلوه المستهلك ثانياً ومن الطبيعي أن يتسبب ذلك بموجة ارتفاع أسعار جديدة للمحاصيل والمنتجات الزراعية

فقد أعلن مجلس إدارة المصرف الزراعي التعاوني، التوقف عن دعم الأسمدة للفلاحين وفقاً للسعر المدعوم، وجاء ذلك بتوصية من اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء، ليتم بيعها بسعر التكلفة دون تسجيل أي ربح للمصرف.

وحدد المصرف سعر مبيع طن سماد السوبر فوسفات بـ 1,112 مليون ليرة سورية. وسعر مبيع الطن من سماد اليوريا بـ 1,366 مليون ل. س، وسعر مبيع الطن الواحد من سماد نترات الأمونيوم بـ 789,600 ليرة.

وطلبت إدارة المصرف من الفروع استئناف عملية بيع الأسمدة للفلاحين أصولاً، وفق الترخيص الزراعي وجدول الاحتياج المعمول به لدى المصرف اعتباراً من تاريخه، والتريث في بيع مادة سماد سلفات البوتاس حتى إبلاغ الفروع باستئناف البيع.

وأكد «ابراهيم زيدان» مدير المصرف الزراعي التعاوني، أن تسعيرة الأسمدة الجديدة تمت بناءً على التكلفة الحقيقية الواردة إلى المصرف، مع إضافة تكاليف الشحن وأجور العتالة والعاملين، دون هامش ربح، وبأقل من السعر الراجح بـ 10-15%.

وفقاً للتصريح أعلاه، فإن الأسمدة ستباع بتكلفتها دون مزايا، لكن بالمقابل تعني رفع الدعم بشكل نهائي عنها!

منعكسات رفع الدعم على الفلاح وجيبة المستهلك

من المؤكد، أن قرار رفع الدعم سيؤدي إلى زيادة التكلفة التي يتحمل عبئها الفلاح أولاً ليتلوه المستهلك ثانياً، فرفع الدعم لن يتسبب ذلك بموجة وحده، ومن الطبيعي أن يتسبب ذلك بموجة ارتفاع أسعار جديدة للمحاصيل والمنتجات الزراعية، بما في ذلك المحاصيل الاستراتيجية التي تدخل في عمق الأمن الغذائي.

فالمشاكل التي تواجه الفلاح أصبحت كبيرة ولم يعد الإنتاج الزراعي يحقق المردود الكافي للفلاح كي يتمكن من تغطية تكاليف المعيشة الباهظة، ومن المؤكد أن المحاصيل المنتجة، وخاصة التي تحتاج للأسمدة كالقمح والشعير... إلخ، ستتأثر بقرار رفع الدعم أعلاه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قسماً كبيراً من الفلاحين قد يتوجهون لاحقاً للزراعات البديلة التي لا تحتاج إلى تلك الأسمدة النوعية، أو بالحد الأدنى إلى كميات كبيرة منها، علماً أن الكميات من الأسمدة التي كانت توزع عبر المصرف الزراعي للفلاحين لم تكن كافية، حيث كان هؤلاء يضطرون لشراء الكميات الإضافية اللازمة من السوق المتحكم بها من قبل حيتان الاستيراد، كما وسعراً ونوعاً، بل وحتى التحكم بعامل الزمن، الأمر الذي يزيد من التكاليف النهائية المحسوبة لكل محصول ومنتج زراعي، وصولاً إلى تكبد الخسائر في كثير من الأحيان، مع نتائج ذلك على مستوى هجرة الأرض والعمل الزراعي، وبالتالي، انخفاض كميات المحاصيل السنوية تباعاً، وتراجع القطاع الزراعي بشكل عام.

بالنتيجة، كل ذلك يقتطع من حساب المواطن الذي أرهقته الأزمات المتتالية، والذي اعتاد أن التصريحات تبقى تصريحات مكتوبة بقلم رصاص على الورق، وأن مصالح المتنفذين والفاستدين والحيتان ستتمحوها لتنفذ ما تقتضيه مصلحتها لزيادة أرصدها من جيب المواطن الذي لم يعد لديه ما يخسره أكثر. فقرار الأسمدة الأخير يصب من الناحية العملية في مصلحة حيتان الاستيراد أولاً وأخيراً، سواء كانوا مستوردي الأسمدة أنفسهم، أم مستوردي المنتجات الزراعية التي سيحتاجها السوق المحلي على ضوء تراجع الإنتاج الزراعي.

المواقف المأجورة مليارات سهلة في جيوب البعض!



لا يحرك سيارته خلال الأوقات المأجورة؟ وهل من المنطقي أن يتم ركن السيارة على بعد كيلو مترات في الأماكن غير المأجورة «إن توفرت»، بعيداً عن البيت أو المحال التجارية مثلاً، تجنباً لتسديد مبلغ يومي باهظ لا يمكن سداده بشكل دوري وعلى المدى البعيد؟

والسؤال على السئة المواطنين هنا: أليس من الضروري إيجاد صيغة مرضية لمن هم من سكان تلك المناطق، ومن لديهم محال تجارية قرب المواقف المأجورة، أو حتى العاملين ضمن قطاع الدولة الحكومي، أو أن يعامل هؤلاء معاملة خاصة، كمنحهم حسومات على أقل تقدير، إن كانت ميزة الوقوف المجاني لسياراتهم أصبحت من سابع المستحيلات؟! أين الإكرام هنا؟!

المحافظة «أكرمت» سكان المناطق الأصليين!

أوضح بستوني، أن مواقف السيارات الجديدة «المأجورة» ستكون متاحة للأهالي لركن سياراتهم خلال ساعات الليل دون رسوم، فقد سمحت لهم المحافظة «مكرمة»، باستخدام مواقفهم المسلوقة من الساعة 9 مساءً حتى الساعة 9 صباحاً، «عيشوا بهل نعمة».

وبما أنه ستكون هناك حالة من الازدحام الدائم، فغالباً لن تكون هناك إمكانية لاستخدام تلك المواقف من قبل الأهالي عيّنهم في الساعات غير المأجورة، وفي حال اعتبرنا أنهم استفادوا منها خلال ساعات الليل، فهل من المنطقي أن يسدد هؤلاء خلال ساعات الصباح، لقاء كل ساعة مبلغ 500 ليرة، على اعتبار أن كثيراً منهم

لم يعد أمراً مستغرباً على المواطن السوري، أن تطلق الجهات الرسمية مشاريع واستثمارات على حساب جيوبه ومرافقه العامة، وليس بجديد عليه أن توجد التبريرات والحجج اللامنتطقية، والتي نحاول تسويقها على أنها مشاريع وجدت لخدمة المواطن وتلبيةً لاحتياجاته التي تشغل بالها به.

عبير حداد

فقد أعلنت محافظة دمشق بتاريخ 2 حزيران الماضي الانتهاء من تجهيز ألف موقف مأجور للسيارات من أصل 3500 من مشروع خدمة مواقف السيارات المأجورة على الأملاك العامة الموزعة في الشوارع الرئيسية للمدينة، والذي سيكون جاهزاً للإطلاق بتاريخ 5 حزيران، على أن يتم استكمال تجهيز المواقف المتبقية خلال مدة أقصاها ستة أشهر.

على حساب المواطنين وحقوقهم

بحسب تصريحات مدير هندسة المرور والنقل في محافظة دمشق ياسر بستوني لإحدى الصحف الرسمية، تم منح الاستثمار لصالح شركة خاصة، لم يتم الإفصاح عنها، وذلك ضمن مزاود علني، ووفق شروط قانونية محددة، تحدد التزاماتها والتزامات الإدارة، بقيمة مليارين ومئة مليون ليرة سورية سنوياً ولمدة سبع سنوات، كما أشار بستوني أن المواقف التي وضعت بالخدمة تم تجهيزها من قبل الشركة المستثمرة للمواقف المأجورة كمرحلة أولى، مضيفاً أن المواقف المجهزة موزعة على مناطق الحريقة وشارع النصر وسوق الكهرباء، والسجوقار محيط مجمع يلغا وشارعي الثورة وأبي فراس الحمداني بالمرجة، ومحيط فندق سميراميس والمتحف الوطني والحربي وشارع مسلم البارودي بالحبوني وشارع خالد بن الوليد. ومن الأهداف المعلنة عن المشروع بحسب مدير هندسة المرور والنقل في محافظة دمشق: تنظيم الوقوف في المناطق المزدحمة بالدرجة الأولى- ومنع الوقوف نسخاً ثانياً

للسيارات- وتحقيق إيرادات مالي للمحافظة لاستثماره في المشاريع الخدمية. وكان إمكانات الشركة الخاصة المحظية بعقد استثمار المواقف المأجورة، على حساب المواطنين وحقوقهم ومن جيوبهم، أكبر من إمكانات المحافظة والمرور على مستوى الأهداف المعلنة أعلاه!

استثمارات جاهزة للربح والتخاصص

ميزة شبكات الفساد في سورية أنها تبحث عن الاستثمارات ذات التكلفة الأقل، والجاهزة لتدبر الأرباح الوفيرة والمضمونة، من غير جهد أو تعب، بل من دون رأس مال، والأكثر من ذلك: أن شبكات الفساد «المستثمرة» والجهات الرسمية تلتقي مصالحهما معاً، وجُل ما يهمهم بنهاية الأمر ما ستحققه تلك الاستثمارات من الأرباح، بغض النظر عن الجهة التي ستتضرر، والأكثر استفزازاً تحول الجهات المعنية «المحافظة» لمتطفل يقبل أن يقاتل على فئات تلك الاستثمارات، التي بالحصول ستكون عائدة من جيب المواطن، بعد ذلك الكم الهائل من المنغصات على حياته. فاستثمار المواقف الجاهزة ذات الملكية العامة، توفر على جيب المستثمر تكاليف عدة لمشروع مشابه له بحال الحديث عن مراتب مخصصة ومجهزة لهذه الغاية، من تكلفة الأرض، وتكلفة بناء بعدة طوابق ليتسع لمثل هذا العدد الكبير من السيارات، ولو حدث عندها سيكون ذلك الموقف المأجور اختيارياً للمواطن، ولن يكون مكرهاً ومجبوراً أن يسدد تكاليف وقوفه الاضطراري لخمس دقائق أحياناً، كانت بالأصل من حقه الطبيعي في الشارع الذي هو مرفق عام.

لم يعد أمراً مستغرباً على المواطن أن تطلق الجهات الرسمية مشاريع واستثمارات على حساب جيوبه ومرافقه العامة وليس بجديد عليه أن توجد التبريرات والحجج اللامنتطقية

الأرباح بالمليارات

التعرفة الرسمية لكل ساعة مأجورة وما دونها هي 500 ليرة سورية، وحسب التصريحات سيتم استكمال تجهيز المواقف المتبقية، والبالغ عددها 2500 موقف خلال الأشهر الستة المقبلة، وعليه سيكون العدد الإجمالي للمواقف الموضوعة بالخدمة 3500. وعلى اعتبار أن ساعات الاستثمار اليومي للمواقف البالغة 12 ساعة، من التاسعة صباحاً حتى التاسعة ليلاً، تعتبر ساعات ذروة دائمة، في ظل الازدحام المروري المستمر وتزايد تعداد السيارات في دمشق، بحيث يمكن اعتبار العاصمة وكأنها مرآب كبير، فسيكون العائد المالي من كل ساعة استثمار للمواقف المأجورة مبلغ مليون و750 ألف ليرة، وبإجمالي يومي بحدود 21 مليون ليرة، وشهري بحدود 630 مليون ليرة، وسنوي بحدود 7 مليارات و560 مليون ليرة، حصة المحافظة منه هو مبلغ مليارين ومئة مليون، يبقى ربح تجاري للشركة المستثمرة بحدود 5 مليارات و460 مليون ليرة، يقتطع منه ما يمكن اعتباره تكاليف وتجهيزات «الدهان» قيمة أجهزة التحصيل- أجور العمالة- تكاليف ونفقات إدارية ونثرية- رسوم وضرائب...، قد تغطيها مئات الملايين الفائضة عن المليارات الخمسة السابقة، بحيث يمكن الوصول إلى ربح صافٍ من مجمل العقد السنوي مبلغ 5 مليارات ليرة فقط لا غير!

هي حصة تقريبية لأرباح مشروع استثماري سهل، سيزيد من ربح الشركة المستثمرة، بلا رأسمال، لمدة سبع سنوات بمبلغ 35 مليار ليرة، لتغني جيوب بعض الحيتان على حساب إلحاق الضرر بالفئة المستضعفة دائماً، فكل هذه المبالغ من جيب المواطن، الذي سيدفع لقاء ما هو ملك وحق عام له، من المفترض أنه محمي بالقانون والدستور!

لم تصدر الحكومة أرقاماً حول عام 2020 ومستوى التراجع والخسائر فيه، بل إن بعض التصريحات الرسمية تحدثت عن نمو اقتصادي! ولكن بعض الوقائع والمقارنات من واقع المدن الصناعية الأساسية الثلاث: عدرا العمالية في ريف دمشق، حسييا في ريف حمص، والشيخ نجار في حلب، توضح أن تراجعاً هاماً جرى في العام الماضي على الصعد كافة، والوضع المحلي والدولي المضطرب اقتصادياً كانت له آثار هامة.

المدن الصناعية الثلاث

تكشف التراجع الاقتصادي في 2020



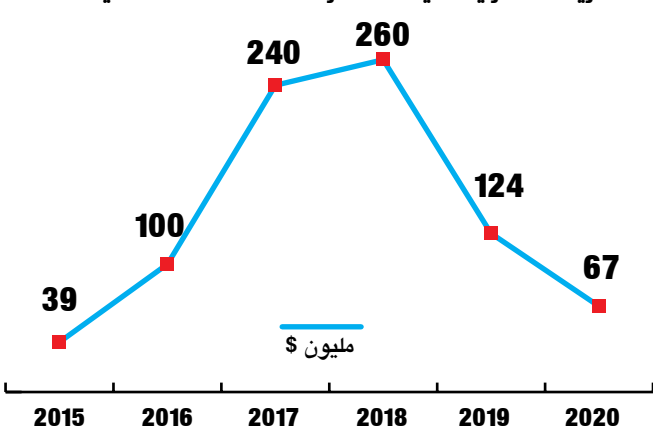
في تصريح لوزير الإدارة المحلية والبيئة، أعطى مؤشرات عامة عن واقع المدن الصناعية، التي إنقارناها بالأرقام المنشورة في تقرير المدن الصناعية الصادر عام 2019 عن هيئة الاستثمار يتبين توقف العديد من المنشآت وتراجع مستويات التشغيل.

تراجع لافت في عدد المنشآت المنتجة وقيد البناء
خلال عام 2020 تراجع عدد المنشآت المنتجة في المدن الصناعية الثلاث بنسبة قاربت: 16%، وتوقفت حوالي 400 منشأة منتجة عن الإنتاج. حيث تراجع عدد المنشآت الصناعية قيد الإنتاج في عدرا وحسييا والشيخ نجار من 2400 في عام 2019 إلى 2000 منشأة اليوم.
على ما يبدو كان التأثير الأكبر على توقف عمليات بناء وإنشاء المنشآت الجديدة، والعديد ممن كانوا ينوون تأسيس مشاريع صناعية في هذه المراكز الاستثمارية أوقفوا أعمال البناء خلال فترة الاضطراب الحادة والطويلة العام الماضي. إذ تراجعت أعداد المنشآت قيد البناء بنسبة 36%، وتوقفت أعمال البناء في حوالي 1460 منشأة. ففي عام 2019 كان عدد المنشآت التي تبني 3958 وتراجع إلى 2500 اليوم.

فإذا ما قيسست هذه الزيادة بسعر صرف الدولار التسعيري في السوق نهاية العام الماضي فإنها لا تتعدى 68 مليون دولار، بينما كانت قرابة 124 مليون دولار في 2019 ووصلت الزيادة السنوية في الاستثمارات ذروتها في 2018 عندما بلغت: 260 مليون دولار.

الاستثمارات استمرت نسبياً ولكن بمعدل متراجع
الاستثمارات الصناعية في المدن الثلاث لم تتراجع في عام 2020 بقيمتها المقدرة بالليرة السورية، بل ازدادت بمقدار 172 مليار ليرة، ولكن القيمة الفعلية لهذه الزيادة هي الأقل منذ عام 2016 عندما بدأت الاستثمارات تعود نسبياً لبعض المدن الصناعية.

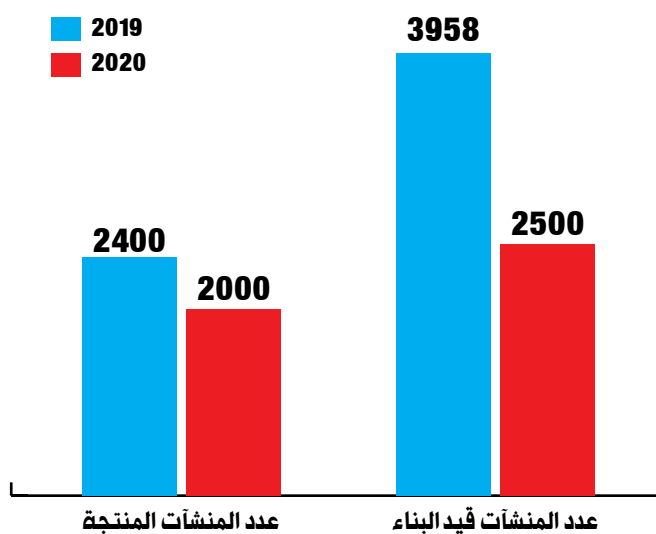
الزيادة السنوية في الاستثمارات ضمن المدن الصناعية الثلاث



تعكس المقارنة بين آخر أرقام المدن الصناعية وعام 2019، أن التراجع الاقتصادي كان أكثر حدة في 2020 بسبب تأثيرات سعر الصرف، والتدهور المستمر في قيمة الليرة في العام الماضي، أكثر من تأثيرات الجائحة! وينعكس أثر تدهور قيمة العملة والعقوبات في التراجع الحاد في الاستثمارات الإضافية في المدن عامي: 2019 و2020. مقابل الارتفاع اللافت في هذه الاستثمارات خلال أعوام 2016-2017-2018 عندما كانت الأوضاع الأمنية والسياسية بالدرجة الأولى تفتح أفقاً نحو انتقال سورية إلى مرحلة أخرى، واحتمالات اقتراب إعادة الإعمار التي انعكست أيضاً في استقرار سعر الصرف، لتعود وتنتكس في 2019-2020.

الاستثمار الصناعي وتحديداً الكبير منه كالمتمثل في المدن الصناعية، يرتبط إلى حد بعيد بظروف الاستقرار السياسي والاقتصادي وكلاهما مترابطان.

التراجع في أعداد المنشآت الصناعية المنتجة والمبنية خلال عام 2020



أنت نسبة تراجع العمال مقارنة لنسبة تراجع عدد الشركات المنتجة 15% وادى توقف 400 منشأة عن الإنتاج إلى التراجع في عدد المشتغلين في المدن الصناعية

الشركات الصناعية الكبرى والورش الحرفية السورية تعتمد بمعظمها «سياسة تخفيض التكاليف» المتبعة في القطاع الخاص عموماً: حيث يتم تخفيض العدد الرسمي للعمال ليتم تسجيل أقل عدد ممكن في التأمينات الاجتماعية. يضاف إلى هذا العدد، أن عدد عمال البناء المتضررين من تراجع عمليات الإنشاء في المدن الصناعية سيكون كبيراً أيضاً، نظراً للتراجع الملفت في أعمال بناء المنشآت في عام 2020، وبشكل عام، إن عمال البناء بمعظمهم عمال قطاع ظل وورش غير نظامية، لا تلحظهم الإحصائيات.

23 ألف عامل خسروا عملهم
انعكس هذا التراجع أيضاً على فرص العمل، إذ تراجع عدد المشتغلين في المدن بمقدار 23 ألف عامل، ونسبة تراجع 15% من حوالي 147 ألف عامل- في عام 2019- يعملون في المنشآت المنتجة وفي بناء المنتجات قيد البناء، وصولاً إلى 124 ألف.
أنت نسبة تراجع العمال مقارنة لنسبة تراجع عدد الشركات المنتجة: 15%، حيث أدى توقف 400 منشأة عن الإنتاج إلى هذا التراجع في عدد المشتغلين في المدن الصناعية. مع الإشارة إلى أن أرقام تراجع العمال قد تكون أكثر من ذلك، فعملياً

هل ستستقر الليرة ونشهد أمراء الحرب في قاعات البزنس مجدداً؟



ها هو سعر الصرف ومستويات الأسعار تستقر نسبياً لمدة شهرين على التوالي، وهو أمر يستحق الرصد في الوضع السوري، بعد أن أصبح المسار المتدهور لليرة منساراً منذ نهاية عام 2018، وقد بلغ ذراه في الأشهر الثلاثة الأولى من 2020 ومن العام الحالي. فهل هذا الاستقرار الحالي مستدام؟ وبماذا يرتبط؟ وما علاقة أمراء الحرب؟

■ عشتار محمود

لاستقرار الليرة محددات عديدة تتعلق بالاقتصاد وقوانين السوق، ولكن، كما في أي مكان في العالم تمارس السياسة والسياسات دورها في التأثير على هذه المحددات، حيث القوة السياسية الضاربة تحول النشاط الاقتصادي ليلانها، وهي في الحالة السورية: أمراء الحرب، مالكو أكبر الموارد والقادرين على تجبير القانون. وهو ما سنشرحه تالياً...

وفرة البضائع والدولار كشرط أمر واقع

تستقر الأسعار كنتيجة لجانبين أساسيين، الأول: حركة البضائع، والثاني: حركة النقود. مثلاً: يبقى سعر كغ الفروج على حاله عندما تنتج منه كميات تتناسب مع الطلب عليه «حركة البضائع»، وعندما يستقر سعر الدولار مقابل الليرة «حركة النقود»، وذلك لكون معظم المنتجات السورية مسعرة بالدولار، فمعظم تكاليفها مستوردة: 70% وفق تقديرات وزير الاقتصاد للمنتجات الزراعية المحلية. وعملياً يستقر السعر عندما يغطي الإنتاج السوق، ويتوفر الدولار للإنفاق على الإنتاج. وليبقى الوضع دون تدهور يجب ألا يتراجع الإنتاج والآن يتم احتكار الدولار. والمعضلة الفعلية في تحقيق هذين الأمرين هي: قطاع الظل الكبير، ونشاط أمراء الحرب تحديداً. لماذا؟

ما علاقة أمراء الحرب بالإنتاج والدولار؟

شريحة أمراء الحرب هي المعتمدة على النفوذ وقوة السلاح للنشاط في قطاعات الظل: التهريب والمخدرات والمصادرات والمسروقات والعملة وغيرها، وتتدفق إليهم وعبرهم الكتلة الأكبر من الدولار، وهم من يستطيعون احتكاره والربح من المضاربة عليه.

كما أنهم غير معنيين بالإنتاج إلا بمقدار «سلبطهم» على المنتجين: عبر الإتاوات المدفوعة على الطرق، على سبيل المثال لا الحصر، أو عبر تهريب المنتجات للخارج. وهنا يتمثل أحد أوجه الترابط المتين بين الوضع الاقتصادي والسياسي في الحالة السورية، فسياسياً هؤلاء قوة مؤثرة على النشاط الاقتصادي وعلى القرار.

ومنذ نهايات عام 2018 مع تشديد العقوبات والتضييق الاقتصادي شهد هؤلاء ذروة هيمنتهم ونشاطهم، فأولاً: تم الاعتماد على «المحظيين» منهم لتأمين حاجات البلاد المتراجعة من الطاقة والقمح وغيرها بأرباح استثنائية، وبالتالي أتيح لهم التحكم بأساسيات الحياة الاقتصادية والتسعير. وثانياً: تم السماح لهم بالوصول إلى معظم تدفقات القطع الأجنبي الوارد من الحوالات «التي كانت تصل بمجملها تقريباً عبر السوق السوداء نظراً لإبقاء سعر الصرف الرسمي أقل من سعر السوق بنسبة 40% تقريباً».

وثالثاً: لم تتم أية عمليات كبح جدية لنشاطهم الأسود الفاقع المتمثل بشحنات قياسية من الكبتاغون والحشيش، وتخرج من الموانئ المحلية إلى موانئ في أوروبا والخليج ومصر. ورابعاً: نستطيع القول: إنه تم السماح لهم بالاستفادة حتى من قوانين ومراسيم «ضبط احتكار الدولار» حيث أصبح بمتناول أجهزة تنفيذية مرتبطة بالفساد الكبير أن تقوم بالضغط على قوى السوق عبر عدم وضوح قوانين تجريم حيازة الدولار، وقد جرت خلال العامين الماضيين العديد من حالات الابتزاز التي يوقف بموجبها تجار بثمة امتلاكهم للدولار أو تسعيرهم على أساسه، لتتم تسوية أوضاعهم مقابل مدفوعات مالية ودون أحكام!

سياسات ما قبل الانتخابات و«كبح المضاربة»

استمرت هذه الاتجاهات حتى ما قبل الانتخابات بشهرين تقريباً، ثم فجأة بدأ تعديل في السياسات ضمن مسعى سياسي واضح لتقليص عمليات المضاربة على الليرة. أهم التعديلات كانت: رفع سعر الحوالات الرسمي ليقارب سعر السوق، ما أدى لزيادة تدفق الدولار عبر الطرق النظامية، وإتاحة شراء الدولار للتجار ورجال الأعمال من مكاتب الصرافة، ومؤخراً إعادة تمويل المستوردات الأساسية عبر المصارف، وكلاهما بسعر قريب من سعر السوق. وكل هذا يؤدي إلى توحيد سعر الدولار وتقليص حوافز المضاربة، وزيادة كميات القطع المتاحة عبر القنوات الرسمية.

الجانب الآخر من التعديلات، هو تشديد سياسة «حبس الليرة»، عبر السعي لتقليص كتلة الليرة السورية الموجودة في التداول الكاش. وذلك عبر تقييد كميات السحب اليومي من الأرض الموجودة في المصارف بالليرة، وتقييد كميات نقل وتحويل الأموال بين المحافظات، ومؤخراً إجراءات تلزم بزيادة كتلة الليرة المودعة في المصارف، ومنها مثلاً: توجيه للجمارك بألا تصادق

وغيرها، وحتى في شراكاتهم واستفادتهم عقود سيادية.

اليوم أيضاً، يمكن قراءة قانون الاستثمار الجديد بمثابة إطار لهؤلاء ليعززوا انتقالاتهم من أمراء ظل إلى رجال بزنس، وهو ما يتوقع حدوثه. ولكن «ما كل ما يتمنى المرء يدركه» فهذه المسألة أيضاً مشروطة بالسياسة الإقليمية والدولية.

وأيضاً، بالقياس على فترة 2017-2018 فإن «مرحلة الاستقرار والبزنس» المؤقتة توقفت نتيجة الظرف الدولي منذ 2019: تشديد العقوبات، تجميد التسوية السياسية السورية، انسحاب وهروب الأموال المستمر إلى الإمارات ولبنان وغيرها. وعاد أمراء الحرب ليوسعوا نشاطهم غير الشرعي، ويزيدوا الضغط على المجتمع والإنتاج والليرة إلى حد بعيد.

فماذا عن اليوم؟ إن انتقال أمراء الحرب إلى صفة «مستثمرين سلمييين» عملية لن تتم إلا إذا كانت أرباح السلم مضمونة عبر انفتاح باب أموال «إعادة الإعمار» الذي يترقبون من خلاله توافد الأموال السورية في الخارج وأموال الخليج وغيره من الشركاء الدوليين. لأن أمراء الحرب إن كانوا يملكون موارد سورية ودمارها ويريدون عرضها للبيع لا بد أن يتوفر «مشتري حُرّ»، ودون شراكات خارجية وأموال فإن صفقة انتقالهم السلمي للاستثمار لن تتم، وسيعودون إلى نشاطهم الإجرامي المربح ومن ضمنه: المضاربة على الليرة.

فهل ستبدأ تدفقات الأموال من الخارج؟ هنا تعود الأمور مجدداً للسياسة، دون تسوية دولية وإقليمية يديرها بل ويحرضها السوريون فإن البلاد لن تشهد أي تغيير يذكر: لا رفعا للعقوبات، ولا إشارة للمستثمرين الخارجيين بأمان جدي لاستثماراتهم، ولا استقراراً سياسياً مستداماً. والأهم من هذا وذلك، أنه دون تسوية سياسية لن يكون بمقدور عموم السوريين أن يناهضوا واقعاً يقبع فوق قلوبهم، ويزرعوا قاتل الانفجار المتمثل: بجوع وحرمان وتهجير الملايين.

على شيك يدفعه تاجر من حسابه في بنك، إلا بعد أن يودع مبلغاً مماثلاً في هذا الحساب. ما يعني أن التاجر يدفع شيكاً للجمارك من حسابه بقيمة 50 مليون ليرة، عليه أن يودع قبلها 50 مليون ليرة في حسابه كي لا ينقص، وهذه بمفهوم التاجر زيادة تكلفة المستوردات بنسبة 100% لأنه سيضطر لتخصيص 100 مليون ليرة لعملية تكلفتها الفعلية 50 مليون!

هل تضمن السياسات الجديدة الاستقرار؟

ينبغي القول: إن هذه الإجراءات تؤدي بالتأكيد إلى لجم المضاربة نسبياً، وتحديد الجزء المتعلق بتحويل جزء هام من حركة الدولار إلى السوق النظامية... وهي إجراءات كان ينبغي اتخاذها من عامين على الأقل، وليس من شهرين فقط!

ولكن، الجزء الآخر وهو تقييد الليرة يضرّ بالإنتاج المحلي وحركة السوق ويزيد التكاليف عملياً، لأنه يقيد كتلة الليرة اللازمة لعمليات الإنتاج والتداول ويؤخرها، والوقت له ثمن في الإنتاج.

الأهم من هذا تحديداً مع عدم وجود حلول بديلة جديّة لمستوردات الطاقة إذ لا نزال نؤمن طاقة أقل من ثلث الحاجات! وإنتاج الكهرباء والمحروقات بحدود دنيا تضع حدوداً للإنتاج والنقل.

ما بديل أمراء الحرب عن المضاربة والفوضى؟

لكن ماذا عن أمراء الحرب؟ أليس من مصلحتهم استعادة القدرة على المضاربة؟ يمكن القول: إن ما يجري بمثابة تسوية مؤقتة مع أمراء الحرب ليخففوا من نشاط المضاربة، وهي لن تكون مستدامة ما لم يتم تأمين بدائل رابحة لهم. وهذا ما حصل في عامي 2017-2018 عندما ضُبطت المضاربة واستقر الدولار، وبدأ أمراء الحرب يبيّضون أموالهم بالنشاطات العقارية الكبرى، كما في مشاريع كفرسوسة وشراء أكبر الفنادق

عاد امراء الحرب ليوسعوا نشاطهم غير الشرعي ويزيدوا الضغط على المجتمع والإنتاج والليرة إلى حد بعيد

سوق لندن ونيويورك للذهب العالمي قد تفقد دورها قريباً!



حسم الدولار نصره على الذهب كنقد عالمي في السبعينات، وبقي مالكو المال المطبوع في الولايات المتحدة ينظمون عملية ضغط على أسعار الذهب العالمي لينخفض ويبقى الدولار أكثر لمعناً... اليوم يبدو أن بعض قواعد التحكم الغربي بسعر الدولار تتصدع، ما قد يحدث نقلة كبيرة في سعر الذهب صعوداً والدولار هبوطاً، وقد لا يستطيع أمراء المال تغيير هذه المعادلة!

في عام 1976 وفيما يسمى مؤتمر جامايكا النقدي والمالي العالمي، تم الإقرار الدولي بالأمر الواقع الذي فرضته الولايات المتحدة لعدم تغطية الدولار بالذهب والفصل بينهما، ليصبح الدولار ورقياً فقط بموافقة العالم. وحُكم على الذهب بالخروج من عالم المال، وبدأت عمليات لضمان بقاء سعره منخفضاً بناء على قاعدة: «سعر ذهب أخفض دولار أقوى، والعكس بالعكس».

آليات تخفيض سعر الذهب منذ أربعة عقود

لأربعة عقود عمل مالكو الدولار - وهم المساهمون الأساسيون في الفيدرالي الأمريكي - لتخفيض سعر الذهب. عبر التدخلات الرسمية في سوق الذهب العالمي، وعبر تأسيس احتكار للذهب مركزه مدينتي نيويورك ولندن، ويشمل: بنك نيويورك الفيدرالي، وبنك بريطانيا، ومجموعة من بنوك وول ستريت، وبنوك مدينة لندن.

أبرز معالم التدخلات الرسمية كان تشكيل ما يسمى اتفاقية واشنطن للذهب في مطلع الألفية، بمساهمة حوالي 24 حكومة غربية، وقد ألزمت الاتفاقية السلطات ببيع دورية للذهب من الاحتياطيات الرسمية. في العقد الأول من الاتفاقية التزمت مجموعة من البنوك المركزية الغربية ببيع أجزاء من احتياطياتها: سويسرا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا وغيرها وساهم هذا بتخفيض سعر الذهب. ولكن، رغم تمديد الاتفاقية لعقد آخر في عام 2010 إلا أن أحداً لم يلتزم بالاستمرار بالبيع، وفي مطلع العقد الثالث عام 2020 لم يتم تجديد الاتفاقية حتى.

بالموازاة مع هذا، جرى تخفيض سعر الذهب عبر آليات السوق المالية. فعملياً تتم عمليات بيع وشراء الذهب افتراضياً في الأسواق المالية، عبر العقود المالية في كل من بورصتي الذهب في لندن الأكبر عالمياً، ونيويورك الثانية عالمياً. وفي هذه العمليات التي بنسبة 90-99% من الحالات لا يتم تحريك أي ذهب فعلي فيها، يتم زيادة عرض الذهب وتقليص الطلب عليه بشكل مضارب. حيث يدور سنوياً في منصة تداول الذهب في لندن أكثر من 5 تريليونات دولار تقريباً، وهي جميعها عمليات تداول للدولار، أو ما يسمى الذهب الورقي، وليس للذهب فعلياً.

بازل 3: البنوك ستخفف المتاجرة بالذهب الورقي

البنوك التجارية الدولية وفي نيويورك تحديداً، هي المساهم الأساسي في عمليات تداول الذهب الورقي. والبنوك التي تمتلك احتياطيات ذهبية فعلية، تتاجر بالذهب الورقي بأضعاف مضاعفة من قيمة الذهب الموجود لديها. وبكافة الأحوال فإن هذا يعتبر واحداً من عوامل الخلل في منظومة البنوك التجارية الدولية التي جرى ويجري نقاش مؤسساتي واسع حول ضبطها، لتتوقف عملية الإقراض والمتاجرة التي تصل إلى مئات أضعاف القدرة الفعلية للبنوك، أي: ما تملكه من ذهب، أو رأس مال وأرصدة فعلية من زبائنهم! الأمر الذي يشكل خطراً على المنظومة ككل مع احتمالات انهيارات في البنوك نتيجة شدة هشاشة وضعها المالي.

إن هذا الخطر هو ما يعمل عليه بنك التسويات الدولية، المؤسسة الغربية التي تجمع وتنظم البنوك المركزية في الغرب والمعنية بالسياسات النقدية والمالية، حيث تم إصدار ما يسمى معايير بازل 1، واستبدلت بـ بازل 2 لضبط حسابات البنوك والزامها، ولكن مع هذا انفجرت أزمة 2008-2009 وتبين أنها تحتاج إلى ضبط أعلى.

ويبدو أن المرحلة القادمة من معايير بازل أصبحت قريبة، رغم الضغط من جهات مالية دولية لا تريد أية معايير! في آذار من عام 2019 تم تداول أخبار

الجديدة باعتبارها ستؤدي إلى: تصفية سوق لندن المالية للذهب الورقي، ذات التداولات بقيمة 5 تريليونات دولار سنوياً! والأمر طبعاً لا ينطبق على الذهب فقط، بل أيضاً على السوق المالية لتداول الفضة والأحجار الثمينة الأخرى.

أحد أثرياء سوق الذهب العالمي الملياردير هوغو سالياناس برايس في 31-5-2021، علّق على التغييرات التي يجريها بنك التسويات في سوق الذهب العالمي، قائلاً بأنها ستؤدي إلى انتهاء قدرة البنوك الكبرى في لندن ونيويورك على التحكم وتخفيض سعر الذهب العالمي عبر الذهب الافتراضي أو الورقي. وستؤدي عملياً إلى أن تحول في التسعير ليصبح مرتبطاً بالمنتجات الكبار أصحاب أكبر المناجم والإنتاج السنوي، وهما: الصين (382,2 طن) وروسيا (329,5 طن) سيمتلكون اليد الأعلى في تحديد السعر.

إن امتلاك القدرة على تسعير الذهب، يأتي في الأهمية قريباً من امتلاك القدرة على تسعير النفط... وتراجع دور المنظومة الغربية في تسعير الذهب عبر الأسواق المالية، سيعني جولة أخرى في البناء التدريجي «لنفس الدولار». وتحديداً لأننا نتكلم عن أحد البدائل الأقرب بالنقد العالمي.

■ * عن مقال فالنتاين كاتاسانوف: في 28 حزيران - بنك التسويات الدولية يخضع لروسيا والصين.

حول المعايير الجديدة، التي يبدو أنها ستؤدي إلى تقليص سوق الذهب الافتراضية... ولكن ضغوطاً أدت إلى تأجيل الإعلان، وهي ناجمة عن مساعي من يريدون الحفاظ على الدولار لأبعد وقت.

ولكن، في 2021 أعاد بنك التسويات الدولية الإعلان عن جهوده لإطلاق معايير بازل 3، واعتباراً من 28-حزيران القادم ستبدأ بنوك الاتحاد الأوروبي بعمليات تحول لتتكيف مع المعايير الجديدة، بينما البنوك البريطانية ستبدأ في مطلع العام القادم 2022. كما تم الإعلان بأنه حتى مطلع عام 2023 ستكون المعايير الجديدة مطبقة بالكامل على كل الدول المرتبطة ببنك التسويات.

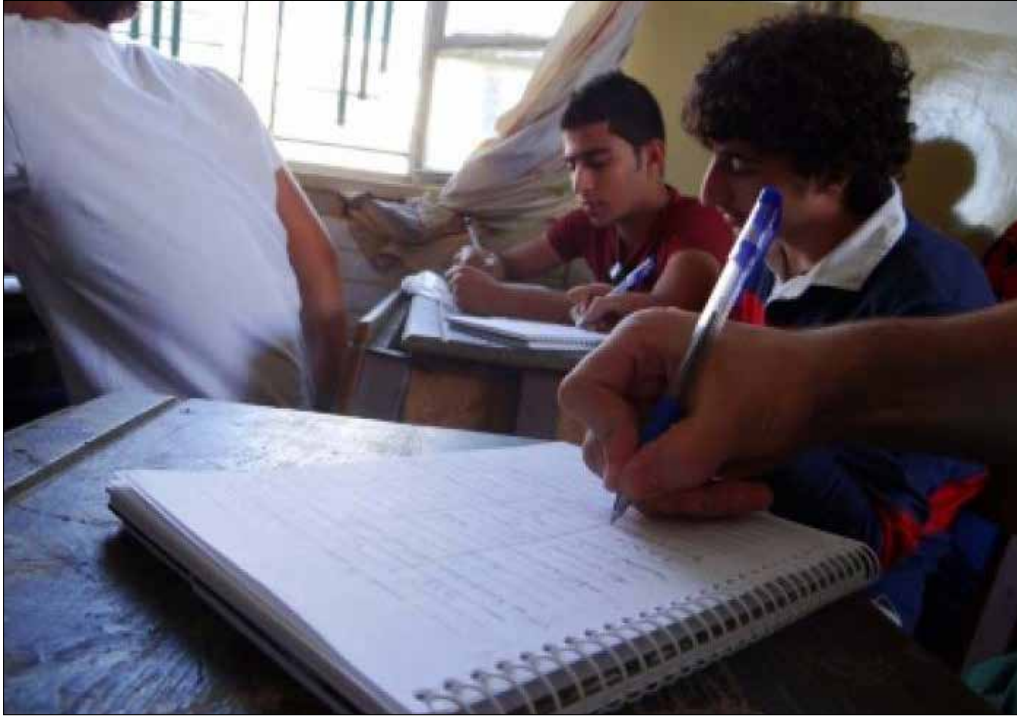
ستؤثر هذه المعايير على سوق الذهب العالمي إلى حد بعيد، ولكن هذه المرة سترفع سعر الذهب وتزيد من الطلب عليه، إذ ستلزم المعايير البنوك بأن تكون متاجراتها بالذهب الورقي مغطاة بنسبة 85% إما بالذهب المعدني الفعلي، أو برأس مال بقيمته في السوق. وهي التزامات مالية أو ذهبية إضافية على البنوك تعادل تريليونات الدولارات سنوياً.

من سيخسر ومن سيستفيد؟

أما ما وقع هذا الأمر؟! فيكفي الإشارة إلى أن مجلس الذهب العالمي، وجمعية سوق السبائك في لندن أرسلت للسلطات البريطانية اعتراضاً على قوانين بازل

ستؤثر هذه المعايير على سوق الذهب العالمي إذ سترفع سعر الذهب وتزيد من الطلب عليه وستلزم المعايير البنوك بأن تكون متاجراتها بالذهب الورقي مغطاة بنسبة 85%

كلو ماشي بالبخشيش...



بدايةً، قامت وزارة التربية بأول يوم امتحان بتاريخ 1 حزيران «بكف أيدي عدد من المدرسين، وأحالت عدداً من رؤساء المراكز الامتحانية للرقابة الداخلية في محافظتين سوريين لمشاركتهم في عمليات الغش في الامتحانات العامة».

■ داريت السكري

يمارسوا الغش والبخشيش...

طالب تاسع من محافظة حلب قال: «في طالب معنا بالقاعة سيكون قرايب الموجه وكل شوي يجي الأستاذ وينقلو وحتى الأنسة المراقبة ضلت تنق فوق راسي لنقلو المسألة ووقت قلتها بس لكل حل... سحب الورقة مني وقالتلي ما بخليل تكتب لتتقلو...»

طالب ثاني بنفس القاعة علقوا نفس الأنسة المراقبة لينقل طالب ثاني «قلها كمان هاد قرايبو للموجه؟؟ قالتلو لا بس هاد دافع... دفاع متلو لخليل تتنقل...»

طالبة بكالوريا في محافظة دمشق قالت: «الكاميرات مو شغالين محطوطين منظر بس... والمراقبين ينقلو يلي قلوبون لهفلون للطلاب وينبهوا علينا نتنقل ع الساكت منشان إذا إجا حدا من مراقبين الوزارة... والله كلما تنكشنا المراقبة إنو في حدا نخط عيوننا بورقتنا...»

وطالب بكالوريا في محافظة حمص قال: «في طالب شكلو شاري المركز كلو... ما بعرف ابن مين هو، طلب يفوت ع الحمام ونزل معو المراقب، طلع الطالب ومعو ورقة إجابة... طبعاً نسحبت ورقته وضل حاطط الورقة يلي بقدره القادر طلعت معو...»

طالبة بأحد فروع كلية تشرين عم يسألوها: كيف عم تقدم أختها... فكان جوابها كثير لذيد «صحيح أختي مالا دارسة بس ضامنة النجاح لأنو دفننا لها...»

واليوم، الأحد بتاريخ 6 حزيران أصدرت وزارة التربية عدة قرارات «لكف أيدي عدد من المدرسين في محافظتين سوريين (غير محافظات اليوم الأول) بعد أسبوع على بدء امتحان شهادة الثانوية العامة».

طبعاً مع تأكيد الوزارة على استمرار التعامل بحزم مع كل من يسيء إلى العملية الامتحانية بما يحقق الاستقرار ويساهم في إعطاء الاحقية للمجتهد والمتابع...

وما مننسى كل الإجراءات يلي عملتها وزارة التربية من إجراءات لوقف الغش إن كان عن طريق الكاميرات أو إحالة المدرسين يلي ساهموا وساعدوا بالغش واتخاذ الإجراءات المناسبة بحقون...

ومشكورين لأنون عم يحاولوا يوقفوا الفساد بقطاع التعليم... ولو كان شكلتي ومو عام ولا عميق... بس بعكس مؤسسات الحكومية الثانية يلي الفساد ناخرها نخر من شروشها... وما بدما تعترف...

نقلاً عن لسان الطلاب

المهم يا سادة يا كرام...

ونقلنا ع لسان الطلاب الأعزاء بعدة محافظات...

حبو يخبرونا ويورجوناً أنو في مدرسين ما همون قرار التربية بـ «الإعفاء» وضلوا عم

المراقبة لتشفير الأسئلة.. لغيرها من المتابعات... مع التحفظ ع بعض الحلول، مثل: قطع خطوط الإنترنت والاتصال...

إلا إنو لهما ما طلعت حلول حقيقية بوش الغش والفساد والرشوات يلي صارت...

ويمكن باختصار العمل الحقيقي يلي لازم ينعمل عنجد لوقف كل هل الفساد هاد هو التغيير الحقيقي للسياسات التعليمية كلها من المناهج للرواتب مروراً بالعملية الامتحانية نفسها... وإلا ح يبقى الحال على ما هو عليه...

والله مو صعبة.. إذا النية موجودة!

دفعتموها؟؟ لمين دفعتمو؟؟ ولشو دفعتمو؟؟؟ طلعت موضة إنو بيشتروا المراقبين أو رؤساء المركز «والله أعلم».

ما بدنا نخط حدا بزمتنا... بس هيك عم يقولوا الطلاب... واللي بياكد هل الشئ إنو الوزارة عم تعمل إحالات ع التفتيش من ورا عمليات الغش...

يعني يا حبابب قلبي ويلي حولى...

العمل الجدي

هلا يمكن كوزارة في مين عم يشتغل من قلب ورب غير الباقيين... من وضع كاميرات

موحسن.. معاناة تحول دون الاستقرار

■ مراسك قاسيون

وصلت قاسيون شكوى من بعض أهالي موحسن في دير الزور حول تزايد المعاناة من غزو الحشرات التي تمنعهم من النوم بالنتيجة من كثرتها وتكاثرها، لتتصافر مع غيرها من العوامل التي تحول دون الاستقرار النهائي في المدينة. والسبب في ذلك، بحسب الأهالي، ليس تقاعس البلدية على مستوى عدم قيامها برش المبيدات الحشرية المطلوبة فقط، بل بحسب هؤلاء فإن قلة التعداد السكاني في المدينة يعتبر من الأسباب الرئيسية لزيادة تكاثر هذه الحشرات، بل وبزيادة الأشواك والأعشاب النابتة عشوائياً هنا وهناك، والتي تعتبر ملاذاً لتفريخ الحشرات الضارة، ولإيواء القوارض والحيوانات الشاردة، كما أنها تشكل بؤرة لاشتعال الحرائق أيضاً، وهو أمر مرتبط بمشجعات الاستقرار الغائبة، أو بالأحرى عوامل التطفيش الممارسة بحق من يرغب في العودة والاستقرار في المدينة بشكل نهائي، والتي تبدأ بنقص الخدمات وسوءها وترهلها وترديها، من مياه وكهرباء وصرف صحي وطرق ومدارس وجهات حكومية وخدمية وصحية، مروراً برغيف الخبز ذو المواصفة الرديئة والسعر المرتفع، بالإضافة إلى تردي الواقع المعيشي عموماً بالتوازي مع ارتفاعات الأسعار المستمرة، والتي لا تنتهي بأجور المواضلات المرتفعة من وإلى المدينة..

فأجرة الراكب، بحسب مضمون الشكوى أيضاً، من دير الزور إلى دمشق تبلغ 6000 ليرة، بينما تصل أجرة الراكب من دمشق إلى دير الزور إلى مبلغ 15 ألف ليرة، وكل ذلك دون حسيب أو رقيب، أو حتى دون وجود جهة رسمية ما يمكن اللجوء إليها لحل بعض المشاكل والصعوبات بشكل جدي ونهائي.

برسم محافظة دير الزور.

مركبات فضائية تهدد الفلاف السوري!



للفلاف السوري تاريخ فريد، ومن يريد «تنبش» تاريخ هذا الطعام الشعبي، سيكتشف عملية «نصب» بطينة تطبخ على نار هادئة، ولكن مستمرة ضد لقمة المواطن السوري الفقير! فلنجري حساباً بسيطاً لا يحتاج إلى جهود العلماء للتأكد من وجود حرب على لقمة الشعب السوري المفقر.

■ مراسك قاسيون

في تسعينات القرن الماضي، كانت أسعار سندويشة الفلاف كالتالي:

الصغيرة بـ 5 ليرات سورية، والكبيرة بـ 10 ليرات سورية.

وتستهلك السندويشة الواحدة رغيفاً مدعوماً، والفرق بين الصغيرة والكبيرة هو بعدد أقراص الفلاف وكمية المواد المرافقة «لبن، بندورة، خيار إلخ». وكانت كل 50 ليرة سورية تشتري 10 سندويشات فلاف صغيرة أو 5 سندويشات كبيرة.

كان سعر الصرف في نهاية التسعينات حوالي 50 ليرة للدولار الواحد، والدولار يساوي 10

سندويشات فلاف صغيرة أو 5 سندويشات كبيرة.

أما اليوم، فسعر صرف الدولار حوالي 3000 ليرة سورية، واختفت سندويشة الفلاف القديمة، حيث استبدل الخبز المدعوم بالخبز السياحي الخاص أو الصمون الخاص، وظهرت سندويشة الفلاف على الطريقة الغربية للفلاست فود، والتي يبلغ سعرها 1200 ليرة في الجسر الأبيض، و1500 ليرة في مشروع دمر.

وهذا يعني أن الـ 50 ليرة القديمة التي تساوي دولاراً واحداً بعد أن كانت تستطيع شراء 5-10 سندويشات، أصبحت اليوم 3000 ليرة جديدة التي تساوي دولاراً واحداً أيضاً، ولكنها تستطيع شراء سندويشتين

فلاف أو سندويشتين ونصف فقط! أين اختفى كل هذا الفرق في القدرة الشرائية؟ أو الأصح: من الذي بلع وشفط قدرة الشعب السوري الشرائية؟

يا للعجب، فمن يهدد الخبز السوري، هو ذاته من يهدد الفلاف، إجراءات رفع الدعم عن الخبز تصيب الفلاف في كل مكان.

إنها المركبات الفضائية المتأمرة على الشعب السوري، والتي تريد القضاء على الفلاف ودوره في الاقتصاد الوطني، وربما هناك مؤامرة قريبة لمنع الشعب السوري من تناول الفلاف من تدبير الفضائيين أيضاً.

هل حقاً هم فضائيون؟

فيغوتسكي مؤسساً لمنهج علم النفس الماركسي-اللينيني «2»



«يصبح البحث عن المنهج أحد أهم مشكلات مشروع فهم الأشكال البشرية الفريدة للنشاط النفسي. بهذه الحالة، يكون المنهج بالوقت نفسه الشرط المسبق والناج، أداة الدراسة ونتيجتها» - فيغوتسكي. نابع هنا ما كتبه هذا العالم السوفييتي عن مبادئ منهجه الثلاثة. ثم نختم بفقرة عن نظريته حول «نطاق التطور القريب» والتي نعتقد بأن ابتكاره لها ينطوي على تأثره بنظريات لينين في السياسة النضالية.

■ ليف، فيغو تسكي
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

ثانياً: التفسير مقابل التوصيف «تتمة»

في دراستنا لتطور الكلام، أكدنا على أهمية التمييز بين أوجه التشابه الظاهرية والنشؤانية. بجوانبه الخارجية الوصفية، يكون المظهر الأول للكلام لدى الطفل بين 1,5 إلى 2 عاماً من العمر، شبيهاً بكلام البالغين. وعلى أساس هذا التشابه، لم ينجح حتى باحثون جادون - مثل: ستيرن - من الوقوع في استنتاج مفاده: أن الطفل بعمر 18 شهراً يدرك سلفاً العلاقة بين الإشارة والمعنى. وبعبارة أخرى، ارتكب ستيرن خطأ الجَمع معاً، وتصنيف واحد، بين ظواهر لا تشترك بشيء إطلاقاً من وجهة النظر التطورية. ومن ناحية أخرى، فإن الكلام المتمركز حول الذات egocentric speech - والذي يختلف بتمظهراته الخارجية عن الكلام الداخلي internal speech بنواح أساسية - يجب أن يُصنّف في تصنيف واحد مع الكلام الداخلي من وجهة النظر التطورية...

لقد قلنا: إن النهج المعتمد على النمط الظاهري يصنّف العمليات وفقاً لأوجه التشابه الخارجية. وفي الحقيقة، سبق لماركس أن علّق على نهج النمط الظاهري بشكل أكثر عمومية، عندما ذكر أنه «لو كان جوهر الأشياء مطابقاً لشكل تَمَظُّهراتها الخارجية، لما كان هناك ضرورة لأي علم... فلو كان النمط الظاهري والنمط النشؤاني «الجبني» لكل شيء متكافئين «بمعنى أنه لو تم التعبير عن المبادئ الحقيقية لبنائه وتشغيله من خلال مظهره الخارجي»، لكانت التجربة اليومية كافية تماماً لتحل محل التحليل العلمي، ولكان كل ما نراه هو موضوع البحث لمعرفة العلمية.

يعلّمنا علم النفس بكل خطوة، أنه رغم إمكانية وجود نوعين من النشاط لهما التَمَظُّهر الخارجي نفسه، لكنهما قد يملكان، من حيث الأصل أو الجوهر، طبيعتين مختلفتين اختلافًا عميقاً. يمثل هذه الحالات، تكون وسائل التحليل العلمي الخاصة بضرورة للكشف عن الاختلافات الداخلية التي تخفيها أوجه التشابه الخارجية. مهمة التحليل أن يكشف عن هذه العلاقات، ويختلف التحليل العلمي الحقيقي اختلافًا جذرياً عن التحليل الذاتي والاستبطاني، والذي لا يمكن بطبيعته أن يأمل بتجاوز التوصيف المحض. يسعى نوع التحليل الموضوعي الذي ندافع عنه إلى الكشف عن جوهر الظواهر النفسية بدلاً من خصائصها المَظْهُورَة.

مثلاً: لسنا مهتمين بتوصيف التجربة المباشرة التي يثيرها فينا ضوء وامض كما يكشفها لنا التحليل الاستبطاني؛ وبدلاً من ذلك، نسعى إلى فهم الروابط الحقيقية بين المنبهات الخارجية والاستجابات الداخلية التي تكمن وراء الشكل الأعلى للسلوك

الذي تمنحه التوصيفات الاستبطانية اسماً. وبالتالي، فإن التحليل السيكلوجي، بالمعنى الذي نفهمه نحن، يرفض الأوصاف الاسمية، ويسعى بدلاً من ذلك إلى تحديد العلاقات السببية الديناميكية. ومع ذلك، فإن مثل هذا التفسير سيكون أيضاً مستحيلاً إذا تجاهلنا المظاهر الخارجية للأشياء. بحكم الضرورة، يتضمن التحليل الموضوعي تفسيراً علمياً لكل من المظاهر الخارجية، والعملية قيد الدراسة. ولا يقتصر التحليل على منظور تطوري، إنه لا ينكر تفسير خصوصيات النمط الظاهري الحالية، بل يخضعها لاكتشاف أصلها ومَنشئها الفعلي.

ثالثاً: مشكلة «السلوك الأحفوري»

يعتمد المبدأ الثالث الذي يقوم عليه منهجنا التحليلي على حقيقة أننا في علم النفس غالباً ما نصادف عمليات ماتت بالفعل، مرّت بمرحلة طويلة جداً من التطور التاريخي وأصبحت «أحفورية»/«متحجرة». نعثر على هذه الأشكال الأحفورية من السلوك بسهولة فيما يسمى بالعمليات النفسية الأوتوماتيكية أو الآلية، والتي بسبب أصولها القديمة، تتكرر الآن للمرة المليون وأصبحت آلية. لقد فقدت مظهرها الأصلي، ولا يخبرنا مظهرها الخارجي بأي شيء على الإطلاق عن طبيعتها الداخلية. إن طابعها الثقافي يخلق صعوبات كبيرة للتحليل السيكلوجي.

ونجد في عمليتي «الانتباه الإرادي» و«الانتباه اللا-إرادي» مثلاً أولياً يوضح كيف تتكسب عمليتان مختلفتان جوهرية تشابهاً خارجياً نتيجة لهذه الأتمتة. من الناحية التطورية، تختلف هاتان العمليتان اختلافًا عميقاً جداً فيما بينهما. ولكن في علم النفس التجريبي، يتم التسليم بتشابههما وكأنه أمر واقع، كما صاغ تيتشنر هذه الفكرة، والتسليم بأن الانتباه الإرادي، بمجرد رسوخه، يعمل تماماً مثل الانتباه

اللا-إرادي. ووفق مصطلحات تيتشنر، يتحوّل الانتباه «الثانوي» باستمرار إلى انتباه «أولي». وبعد وصفه ومقارنته لهما كمرحلتين يقول تيتشنر «توجد، مع ذلك، مرحلة ثالثة في تطور الانتباه، وهي تكمن على الأقل في العودة إلى المرحلة الأولى». لكن المرحلة الأخيرة والأعلى في تطور أية عملية كانت، قد تظهر تشابهاً ظاهرياً بحتاً مع المراحل البدئية أو الأولية، وإذا اتبّعنا نهج النمط الظاهري، فمن المستحيل أن نميز بين الأشكال الأعلى والأدنى لهذه العملية. إن الطريقة الوحيدة لدراسة هذه المرحلة الثالثة والأعلى في تطور الانتباه هي فهمه بكل خصوصياته واختلافاته. وباختصار، نحتاج إلى فهم منشئه. ويترتب على ذلك أننا بحاجة إلى التركيز ليس على «ناج» التطور بل على «العملية» نفسها التي يتم من خلالها نشوء ورسوخ أشكال أعلى. وللقيام بذلك، غالباً ما يضطر الباحث إلى تغيير الطابع الثقافي والالي المتحجّر لشكل الأعلى للسلوك وإعادةه إلى مصدره، وذلك عبر القيام بتجارب. وهذا هو هدف التحليل الديناميكي. إن الوظائف البدائية غير النشطة ليست كالبقايا الحية للتطور البيولوجي، بل هي البقايا الخاصة بالتطور التاريخي للسلوك. وبالتالي، فإن دراسة الوظائف البدائية يجب أن تكون نقطة الانطلاق لتطوير منظور تاريخي في إجراء التجارب النفسية. وهنا يندمج الماضي والحاضر وينظر إلى الحاضر على ضوء التاريخ، ونجد أنفسنا بالوقت نفسه على مستويين: ما هو كائن، وما كان. الشكل المتحجّر هو نهاية الخيط الذي يربط الحاضر بالماضي، المراحل الأعلى من التطور بالمرحل الأولى.

إن مفهوم علم نفس مُستند إلى التاريخ، يُساء فهمه من جانب معظم الباحثين الذين يدرسون نمو الطفل. بالنسبة لهم، فإن دراسة شيء ما تاريخياً تعني، بالتعريف، دراسة بعض الأحداث الماضية. إنهم يتخيّلون بسذاجة حاجزاً لا يمكن التغلب عليه بين الدراسة التاريخية ودراسة الأشكال السلوكية الحالية، في حين أن دراسة شيء ما تاريخياً تعني دراسته في عملية التغيير؛ هذا هو المطلب الأساسي للمنهج الديالكتيكي. إن تضمين البحث عملية تطور شيء ما بجميع أطواره وتغيّراته - من الولادة إلى الموت - يعني أساساً اكتشاف طبيعته، جوهره، لأنه «فقط في الحركة يظهر الجسم ماهيته» وبالتالي ليست الدراسة التاريخية للسلوك جانباً مساعداً للدراسة النظرية، بل إنها تشكل أساسها بالذات. وكما قال ب. ب. بلونسكي P. P. Blonsky «لا يمكن فهم السلوك إلا بوصفه تاريخ السلوك».

«نطاق التطور القريب» واللينينية

ابتكر فيغو تسكي نظرية «نطاق التطور القريب» وعرفه بأنه «المسافة بين مستوى التطور القائم كواقع حالي كما يحدده حل المشكلات بشكل مستقل، وبين مستوى التطور الممكن كما يحدده حل المشكلات بإرشاد من البالغين، أو بالتعاون مع أقران أكثر مقدرة». أي: إن هناك حداً أدنى لهذا النطاق، إذا بقي الفرد تحته، رغم وجود إمكانية حقيقية لتجاوزه، فإنه يتخلف ولا يتطور «كطالب ذكي ولكن مهمل فيكون تحصيله العلمي أضعف». بالمقابل، إذا تم دفع الفرد ليتجاوز بتسرّع الحد الأعلى لنطاق تطوره القريب، فإن تطوره يجهّز «كأن يتم تزويج غير الناضجين لتحمل أعباء الزواج». نعتقد أن نظرية فيغو تسكي هذه متأثرة بنظرية لينين حول «توجيه» وقيادة الجماهير «عدم التخلف وراءها ولا الانفراد أمامها بخطوات شاسعة» وتكتيك النضال ضد التطرف اليساري واليميني - كما في «مرض اليسارية الطفولي» و«ما العمل» - ولو أن كلا منهما طبق نظريته على موضوع مختلف.

إن علم نفس
مُستند إلى التاريخ
يتطلب الدراسة
التاريخية «أي في
عملية التغير»
وهذا هو المطلب
الأساسي للمنهج
الديالكتيكي

مأساة الجيش الإمبراطوري



نتيجة لذلك، بذلت محاولات لإنشاء وحدات عسكرية من «جنود دون المستوى المطلوب»، لكنها تكبدت خسائر مفرطة حتى في وقت السلم، وثبت أنها غير مناسبة على الإطلاق لظروف القتال. ناهيك عن أن نسبة الجنود الأمريكيين المصابين في التوترات العسكرية التي يقوم بها البنتاغون في تزايد مطرد.

على الضفة الأخرى، فإن العلاقات بين الخصمين الرئيسيين لواشنطن، روسيا والصين، هي في أفضل حالاتها ليس بتأثير الرابط المشترك بين القوتين وهو مناهضةهما للهيمنة الأمريكية فحسب، بل وكذلك لأن سيل العقوبات المفروضة على الجانبين تدفعهما بالضرورة إلى تمتين الروابط المشتركة والعمل المنسق على الصعد كافة، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، حيث تعتمد إحدى الدولتين غالباً على الدولة الأخرى لتأمين الكثير من المواد التي يصعب الوصول إليها بسبب العقوبات الغربية، وهو ما يعني أن الميزة التي افترض الغرب أنه سيحصل عليها من جراء فرض العقوبات تحولت هي ذاتها إلى فرصة بيد القوى التي لها مصلحة في كسر الهيمنة الغربية.

لذلك، ليس من المستغرب أن تنشر وسائل الإعلام الأمريكية مؤخراً وعلى نحو متزايد، اعترافات الخبراء العسكريين بأن جيش الولايات المتحدة ليس مستعداً اليوم للمنافسة، ليس فقط بمواجهة روسيا أو الصين، بل ليس قادراً حتى على حفظ ماء وجهه في الحرب التي اختلق ذرائعها في أفغانستان.

السمنة، وعدم إكمال التعليم الثانوي، والسجلات الجنائية غير النظيفة. وكما تؤكد صحيفة «USA Today»، فإن مشكلة الجيش تسلط الضوء فقط على أزمة شاملة كامنة في البلاد، حيث تواجه المؤسسات الحكومية الأخرى، فضلاً عن الشركات الخاصة، انخفاضاً مماثلاً في لياقة الشباب.

تراكم التفوق في الضفة الأخرى
يُظهر نقص الأفراد العسكريين بوضوح أن عملية تدهور جيل الشباب في الولايات المتحدة اليوم قد وصلت إلى مرحلة فارقة، حيث انخفاض مستويات المعيشة، وعدم كفاية التغذية، وسوء السكن، والحرمان من التعليم الثانوي الشامل، والرعاية الطبية المنتظمة، تعني أن الفتيان والفتيات الأمريكيين الذين نشأوا في ظروف قاهرة في الكثير من الحالات غير مؤهلين لمعايير الخدمة العسكرية. بالإضافة إلى أن مسائل المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية تنتشر الآن على نحو يعيق بشكل جدي عمل الجيش الأمريكي واليائه التنظيمية.

بالإضافة إلى ذلك كله، لا يريد الجميع اليوم الخدمة العسكرية، وكما أظهرت دراسة أمريكية حديثة، فإن الخدمة العسكرية لم تعد تعتبر بمثابة علامة شرف في الولايات المتحدة. وذلك بالرغم من كل الحملة الدعائية التي روج لها البنتاغون حول «بطولات» الجيش الأمريكي بما في ذلك التكلفة الهائلة للإنتاج الهوليودي السينمائي السنوي لهذا الغرض.

ذلك، تحت غطاء «النجاح» و«التفوق» تكمن مجموعة من الأزمات التي يحملها الجيش الأمريكي من مجتمع أمريكي يعاني بدوره من أزمة شاملة وعميقة. ووفقاً للخبراء الأمريكيين فإن نقطة الضعف الأكبر في الجيش الأمريكي هي الشعب الأمريكي ذاته.

وكان أحد الشواغل الرئيسية هو لياقة المجندين الحاليين للخدمة العسكرية، حيث إن ما يقرب من 75% من الفتيان و80% من الفتيات في الولايات المتحدة غير لائقين بدنياً للخدمة العسكرية الفعلية. ولهذا السبب، فإن نقص الأفراد في الجيش الأمريكي قد يصبح قريباً أزمة مزمنة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عجز البنتاغون حتى مع وجود معدات جديدة وميزانية عسكرية كبيرة.

وحتى اليوم، يبلغ عدد الاحتياطيين المدربين في الجيش الأمريكي حوالي 14 مليون شخص، معظمهم من الأمريكيين الأكبر سناً الذين خدموا منذ فترة طويلة منذ 1990-2010. ما يجعل هذا «الاحتياطي الذهبي» الذي تتفاخر به واشنطن متخلفاً بطبيعة الحال عن اللحاق في أي تطور كبير قد يحصل نتيجة التوتير الذي تقوم به السياسة الأمريكية في الخارج.

أما الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و24 عاماً، والذين كان ينظر إليهم دائماً على أنهم العامل الرئيسي في تجديد الجيش، فهم اليوم غير مناسبين عملياً لمعظم المهام الضرورية. ويؤكد البنتاغون بأن حوالي 71% من المجندين و84% من المجنندات لا يستطيعون اجتياز اختبارات الأهلية العسكرية لثلاثة أسباب رئيسية:

يثير الوضع الحالي للقوات المسلحة الأمريكية قلقاً جدياً بين العديد من الخبراء الأمريكيين، ليس لأن الجيش الأمريكي يفتقر إلى الأسلحة أو المال أو فرصة «التدريب» خلال الصراعات العسكرية العديدة التي أطلقتها الولايات المتحدة في مختلف أنحاء العالم أو «المناورات» الاستفزازية التي نظمتها على مقربة من حدود ما تسميهم بـ«الخصوم الرئيسيين» لواشنطن أي: روسيا والصين. بل لأنه، كما لاحظ الخبراء الأمريكيون، فإنه من الصحيح أن القوات المسلحة الأمريكية هي القوة القتالية الأكثر تجهيزاً في التاريخ، غير أنها صاحبة التكلفة الأعلى التي لا يمكن مقارنتها مع الآخرين.

■ إعداد: ساعد خطار

أحرزت القوات البرية الأمريكية تقدماً كبيراً في الاستعداد القتالي لوحدها، ولكنها ببساطة لا تملك الأفراد المحاربين والقوى العاملة اللازمة والكافية لإنجاز كل ما هو مطلوب منها. وينطبق الشيء ذاته على سلاح مشاة البحرية الذي تقرر تقليص حجمه من أجل تحرير الأموال لتحسين القدرات القتالية والعملياتية التي سيحتاجها في الحرب المقبلة، وفقاً لصحيفة «The National Interest».

الأزمة الاجتماعية تعزز الأزمة العسكرية

تبلغ الميزانية العسكرية الأمريكية للسنة المالية 2021 ما قيمته 740,5 مليار دولار. حيث إن أنظمة الأسلحة المتطورة والعساكر الذين يبلغ تعدادهم 1,282,000 جندي في جميع فروع الجيش هي عوامل تجعل من الجيش الأمريكي منافساً كبيراً للقوى العالمية الأخرى، ناهيك عن الدول الأصغر حجماً والأقل تنظيماً. ومع

ما يقرب من 75%

الفتيان و80% من الفتيات

في الولايات المتحدة

غير لائقين

بدنياً للخدمة

العسكرية

الفعلية

العراق يزداد توتراً...



تتعاظم التوترات والأزمات داخل العراق بين مختلف أطرافه ومكوناته السياسية والعسكرية، إضافة إلى الخلافات الإقليمية والدولية التي تجري على أرضه، فبين الموقف الشعبي الرافض لجميع التدخلات الأجنبية والمطالب بمحاربة الفساد وتغيير منظومة المحاصصة العراقية، تسعى جميع الأطراف داخلياً وإقليمياً إلى الالتفاف على ذلك ولتدخل بتناقضات أعلى فيما بينها، سواء في الأحزاب والتكتلات السياسية ضمن المنظومة نفسها والتي تسعى إلى كسب الحصص الأكبر، أو فيما بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، إضافة إلى الصراع الإيراني-الأمريكي والصراع التركي-الكردي، وفي أثناء كل ذلك تتعاظم الأزمات الاقتصادية والمعيشية على العراقيين.

■ ملاذ سعد

الحشد الشعبي وحكومة الكاظمي

شهد العراق في الأسبوع الماضي خلافاً فريداً من نوعه بين قوات الحشد الشعبي والحكومة العراقية إثر اعتقال الأخيرة أحد قادة الحشد، وجرى نشر قوات عسكرية من الطرفين في محيط المنطقة الخضراء في العاصمة بغداد، وجرى سحبها بعد يومين، علماً أنه لم ينته التوتر حتى الآن، حيث تطالب قوات الحشد بإقالة رئيس لجنة مكافحة الفساد من منصبه في مقابل تخفيف التصعيد الحاصل، وقد أدى هذا الحدث إلى انقسام في الشارع العراقي بين مؤيد ومعارض لما جرى، فخلف حكومة الكاظمي يقف الجيش العراقي الرسمي قانوناً بإدارتها، أما قوات الحشد الشعبي فهي لا تمثل شيئاً مختلفاً أو أقل من الجيش بالنسبة للعراقيين لما فعلته خلال الحرب في السنوات القليلة السابقة عبر تحرير الأراضي واستعادة الأمن إليها، إلا أن المشكلة تكمن بطبيعة المنظومة العراقية التي تشترط سياسة المحاصصة على مكوناتها، وتدفع بذلك القوى العسكرية إلى توترات تصب بمصلحة القوى السياسية عوضاً عن توحيدها برؤية وطنية واحدة وجامعة. وليعتبر البعض أن قوات الحشد أضرت بالدولة عبر تحركها إلى بغداد وخلافها مع رئيس الحكومة، ويعتبر آخرون أن سلوك الحكومة أخل بهيبة ووزن الحشد الشعبي، ويكون في الواقع أن ما جرى هو خلافات سياسية بين طرفي محاصصة متصارعين فيما بينهما لا يمتلك بها العراقيون بقواهم

العسكرية الوطنية سواء لدى هذا الطرف أو ذاك لا ناقة ولا جمل، بل ويخدم هذا الخلاف مصلحة المنظومة بعينها عبر قسم الشارع العراقي بين هذا وذاك.

البيشمركة

وحزب العمال الكردستاني

بالمثل من قوات الحشد الشعبي والجيش العراقي، تمثل قوات البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان العراق قوة أساسية عملت لمصلحة العراق بتحرير العديد من مناطق، وكسبت وزناً على المستوى العراقي متجاوزة حدود قيادتها السياسية الإقليمية في الداخل العراقي، ويجري زجها في صراعات لا تعبر عن مصالحها ومصالح العراقيين معها. تشن تركيا منذ شهر نيسان عملياتين عسكريتين باسم «مخلب البرق» و«الصاعقة» داخل الأراضي العراقية شمال دهوك وشرقي أربيل ضد ما تصفه أنقرة بالـ «الإرهابيين» من المسلحين الأكراد التابعين لحزب العمال الكردستاني، وسط صمت من الحكومة الاتحادية العراقية، وحكومة إقليم كردستان العراق إلا فيما ندر، بصرف النظر عن الجدل حول مشروعية ذلك من عدمه، إلا أن ما يجري في المحصلة هو توتر مضاف داخل العراق نفسه، ويخدم في نهاية المطاف مصالح الولايات المتحدة والتي تسعى إلى تعقيد الوضع في العراق عبر دفع كل الأطراف لضرب بعضها البعض.

وأعلنت حكومة إقليم كردستان العراق أن 5 من مقاتلي قوات البيشمركة قد قتلوا يوم السبت في كمين نفذته قوات الدفاع الشعبي، الجناح العسكري التابع

لحزب العمال الكردستاني، في سلسلة جبال الميتين في محافظة دهوك، وفي المقابل بررت الأخيرة في بيان لها أن قوات البيشمركة تحركت في مناطق نفوذ الحزب في جبال الميتين، وأن المنطقة تحت سيطرتها، وهي منطقة حرب بين الحزب والقوات التركية، معتبرة التحرك «طعنة في الظهر».

أعلنت الحكومة العراقية أواخر الشهر الماضي عن ضبط منصة إطلاق صواريخ من نوع كاتيوشا في منطقة حي الجهاد جنوب غربي بغداد، ثم أعلنت خلية الإعلام الأمنية الحكومية عن إحباط عملية إطلاق خمسة صواريخ من نوع «غراد» في محافظة كركوك شمال البلاد كانت معدة لاستهداف أماكن تموضع قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في العراق، وفي يوم الأحد أعلنت الخلية عن إسقاط طائرتين مسيرتين حاولتا استهداف قاعدة «عين الأسد» في محافظة الأنبار، فضلاً عن استمرار استهداف أرتال الإمداد لقوات التحالف، واستهداف القواعد العسكرية التي تحتوي قوات أجنبية بقذائف الهاون.

عناصر التوتر وكيفية حلها كما يرى العراقيون

يستكمل التوتر في الداخل العراقي ويتزايد، بأطرافه المختلفة، بين الشعب العراقي ومنظومة المحاصصة، وبين المكونات السياسية داخل المنظومة، وبين زج الجهات العسكرية العراقية بمواجهة بعضها بعضاً «الجيش العراقي - الحشد الشعبي - البيشمركة - وغيرهم» مع ما تصنعه هذه الأحداث من خلافات متعمدة في الشارع العراقي بغية قسمه، وتدهور الحالة الاقتصادية، وأزمات الطاقة، إلخ... لن يكون تأريضا وحلها في نهاية المطاف إلا بما طالب به الحراك العراقي عبر إخراج القوات الأجنبية أولاً، وبناء منظومة وطنية واحدة وجامعة بما فيها قوة مسلحة وحيدة وشرعية تمثل كامل الأراضي العراقية.

طالب الحراك العراقي بإخراج القوات الأجنبية أولاً وبناء منظومة وطنية واحدة وجامعة بما فيها قوة مسلحة وحيدة وشرعية تمثل كامل الأراضي العراقية

الصورة عالمياً

الكيان يطلب مساعدات عاجلة بعد 11 يوماً من المواجهات!



أنهى وزير الأمن في حكومة الكيان بيني غانتس، زيارته الطارئة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من سريان وقف إطلاق النار مع فصائل المقاومة الفلسطينية إلا أن الأجواء لم تهدأ بعد، وتحديداً أن قادة الكيان يدركون حجم مازقهم والتهديد الذي بات يحيط بهم من كل جانب.

■ عتاب منصور

التقى غانتس خلال زيارته كلاً من وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان، لبحث آخر التطورات الجارية داخل الكيان، والتي تعقدت بشكل أكبر بعد الحرب الأخيرة.

■ «القبة» في خطر

أكدت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» حسب تقرير نشرته في الأول من شهر حزيران الجاري، أن وزير الأمن الصهيوني سيتقدم بطلب رسمي للبنطاغون لتقديم مساعدة عاجلة بقيمة مليار دولار أمريكي، وذلك «لتجديد ترسانة نظام الدفاع الصاروخي، القبة الحديدية، بعد الصراع الذي استمر 11 يوماً...» ويحاول التقرير التأكيد على أن أداء أنظمة الدفاع الصهيونية كان ممتازاً «وحمى المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين»، مما يجعل احتمالات تلقيه للدعم الأمريكي المطلوب احتمالات

جديدة، ومن جانبه أكد وزير الدفاع الأمريكي: أن بلاده ملتزمة «بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، والتزام واشنطن بتفوق إسرائيل العسكري»، لكن هذه الخطوة التي يراهن عليها غانتس لا تأخذ بعين الاعتبار أن الانقسام الداخلي والتراجع الأمريكي بدأ يضع ثقله بشكل كبير على العلاقات بين البلدين، حتى أن أصواتاً من داخل الكيان باتت ترى الخطر محققاً، وهذا ما دفع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لإطلاقه التصريحات الأخيرة، والتي اتسمت باستخدامها لغة قاسية اتجاه واشنطن، لكن وعلى الرغم من ذلك قام غانتس بهذه الخطوة أملاً منه بالألتخلى واشنطن عن دعم الكيان.

تدل بعض المؤشرات على أن الإدارة الأمريكية ترى ضرورة لتقديم الأموال اللازمة لصيانة القبة الحديدية، وقد تنجح الإدارة الحالية في تمرير هذه الفاتورة داخل الكونغرس على الرغم من المعارضة التي تسعى إلى عرقلة ذلك، لكن النقطة الهامة والتي لا يمكن إغفالها والقفر فوقها، وهي:

أن بيني غانتس قام بزيارة طارئة لم تكن على جدول أعماله، وذلك لأن نظام الدفاع الصاروخي في الكيان الصهيوني بخطر، ويحتاج إلى مساعدة سريعة لإعادة ترميمه، مما يعني أنه غير قادر في وضعه الحالي على العمل بالشكل المطلوب أو للفترة الزمنية المطلوبة، أي: إن معركة مع فصائل فلسطينية ذات تسليح بسيط من الناحية التكنولوجية ولمدة 11 يوماً فقط، كانت كافية لأن يطلب الكيان تدخلاً عاجلاً وسريعاً بقيمة مليار دولار أمريكي، وهذا ما يفسر أن وسائل الإعلام التي تداولت هذا الخبر حشرته ضمن مئات الكلمات التي تتحدث عن مدى «فاعلية القبة» و«نجاحها الاستثنائي»، وتجاهلت أن الكيان الصهيوني وعلى الرغم من الترويج إلى كونه «قوة اقتصادية» لا يستطيع التحرك بدون غطاء مالي وعسكري دائم، هذا الذي بات مرهوناً لا في رغبة واشنطن في تقديمه، وهي التي قدمت دعماً سخياً دائماً، بل بات مرهوناً في قدرتها على ذلك أصلاً!

منتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي



■ حمزة طحان

في ختام المنتدى أعلن أنطون كوبياكوف، مستشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ورئيس اللجنة المنظمة لمنتدى سان بطرسبرغ 2021، خلال مؤتمر صحفي عن نتائج مصراها: أنه قد تم إبرام أكثر من 800 اتفاقية بقيمة إجمالية تزيد عن 3 تريليونات و860 مليار روبل روسي «حوالي 52 ملياراً و155 مليون دولار أمريكي»، معتبراً أنه

رقم غير مسبوق وتجاوز عام 2019. وأوضح كوبياكوف بأن عدد المشاركين هذا العام بلغ 13 ألف شخص من 140 دولة و11 ألف شركة روسية وأجنبية، منها 800 من كبرى المؤسسات. وأكد المستشار بالقول: «لقد بدأنا بالفعل العمل على التحضير للذكرى الخامسة والعشرين لمنتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، الذي نخطط لعقد في أوائل شهر يونيو من العام المقبل 2022».

ونذكر بعضاً مما جرى من أحداث سياسية واقتصادية خلال المنتدى: توقيع اتفاقية تعاون روسية مصرية في مجال الكهرباء- بوتين: تم الانتهاء من مد أنابيب الخط الأول من «السيبل الشمالي 2» مع ألمانيا- توقيع 65 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين روسيا وقطر. وقد بدأ من اللافت هذا العام، فضلاً عن المشاركة الأوسع والأرقام الاقتصادية الأكبر حتى الآن بتاريخ المنتدى، شعاره الذي كان «معاً مرة أخرى- اقتصاد الواقع الجديد» بما يحتويه من دلالات وإشارات سياسية مكثفة.

حيث تشير أعمال المنتدى منذ نشوئه حتى الآن عن تصاعد في نسب المشاركة فيه واستقطابه دولياً، وتساعد أرقامه الاقتصادية بشكل مستمر، وليأتي هذا العام مع ما يتبعه لاحقاً وسط اشتداد في الأزمة الغربية والأمريكية خصوصاً، وتغيرات متسارعة في موازين القوى الدولية مع ما تحتويه السياسات الجديدة من عناوين التكافؤ والتعاون، ليكون «اقتصاد الواقع الجديد» معبراً عن مرحلة يجري الدخول إليها في موازين دولية مختلفة كلياً عن سابقتها.

• أكد الناطق باسم الكرملين دميتري بيسكوف: أن الاجتماع المرتقب بين الزعيمين الروسي فلاديمير بوتين والأمريكي جو بايدن مهم للغاية، لكن التوقعات المبالغ فيها بشأنه لا أساس لها.

• دانت وزارة الخارجية الصينية توقيع الرئيس الأمريكي أمراً بحظر الاستثمار في عشرات الشركات الصينية، مؤكدة أن بكين ستتخذ إجراءات لحماية حقوق ومصالح شركاتها.

• أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الانتهاء من مد الأنابيب الأول من «السيبل الشمالي-2»، وهو مشروع لمد أنبوبين من الغاز من روسيا إلى ألمانيا عبر قاع بحر البلطيق.

• أعلن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، أن مفاوضات فيينا حققت تقدماً جيداً ووافتاً لغاية الآن، إلا أن هنالك قضايا أساسية ما زالت باقية أيضاً.

• ذكر مكتب المعارضة البيلاروسية، المرشحة السابقة في الانتخابات الرئاسية، سفيتلانا تيكشانوفسكايا، أنها تلقت دعوة من مشروعين أمريكيين لإلقاء كلمة في الكونغرس الأمريكي.

• تراجعت أسعار النفط مع استمرار التشاؤم بشأن فيروس كورونا، إذ انخفض النفاؤل بشأن تعافي الطلب على الوقود في ظل مخاوف بشأن عدم انتظام طرح لقاحات كوفيد-19 عالمياً.

حلقة الرأسمالية المفرغة: الضعف يؤدي



والمدركات من القتلى. كان من الممكن تجنب هذه الخسارة للدولة لو لم تكن أجهزتها تعاني من عقيدة مكسورة لمكافحة التمرد تسببت بفشلها الاستخباراتي. لكن نقاط الضعف هذه ليست مفاجئة بالنسبة لدولة رأسمالية تعيش تناقضات هائلة، فتبدأ البرجوازية بالرد بالطرق غير المنتجة التي تحدث عنها الماركسيون من قبل.

إنشاء ودعم الجماعات والمليشيات شبه العسكرية، وسيلة تنتهجها الدولة الرأسمالية لمحاولة تخطي مخاطر تفسخ القوات النظامية. تتبنى حكومة الولايات المتحدة هذا الخيار تحسباً لسيناريوهات شبيهة. يجب أن نفهم ضمن هذا السياق قيام الشرطة الأمريكية باستخدام عناصر الأمن اليمينية المسلحة، خاصة ضد احتجاجات «حياة السود تهم» العام الماضي. منذ عام 2011، قام مكتب التحقيقات الفيدرالي باعتماد اللامركزية في عملياته، وبالتالي حرر العديد من المتطرفين في صفوفه ليتمكنوا من إجراء تحقيقات على مستوى أدنى يفلتون معه من العقاب. حتى أن هناك أدلة على أن الاستخبارات الأمريكية كانت وراء خلق ونشر نظرية مؤامرة «QAnon» التي عبأت العديد من الرجعيين للمشاركة في نشاط المليشيات. يأتي الترويج لقوات الأمن الشراكاتية ونشرها كخطوة استباقية أخرى تتماشى مع أهداف النخب ومخاوفهم.

توجد السوابق التاريخية والحالية على حد سواء، التي تدعم تحول القوات المسلحة لبلد ما إلى قوات غير فعالة ضد التمرد، وسط عوامل أخرى مزعومة للاستقرار. لهذا تزرع النخب الأمريكية كيانات مسلحة غير خاضعة للمساءلة، لتقديم التعزيزات في حال تحولت الشرطة والحرس الوطني والجيش إلى مثل هذا الموقف المساوم. السؤال الذي يجب طرحه هنا: هل ستصيب عوامل زعزعة الاستقرار هذه الولايات المتحدة؟ وهل ستكون تكتيكات المجموعات والكيانات العسكرية ناجحة؟

عام، أثبتت الحركة المناهضة للانقلاب أنها أكبر من أن يتم قمعها، مما أجبر النظام على السماح بانتخابات جديدة، عاد على إثرها الاشتراكيون إلى السلطة.

نرى تصاعد القمع والانتفاض عليه في كل مكان حول العالم. حفرت وحشية الديكتاتورية الهايتية- ضد الصحفيين والمظاهرين- حركة جماهيرية ضد الحكم الاستعماري الجديد. أعادت مجازر «إسرائيل» بحق الفلسطينيين التأكيد على الدعم الفلسطيني الجماعي للمقاومة ضد الصهيونية. شجعت الفظائع الأخيرة التي ارتكبتها الحكومة الكولومبية، والتي وصلت إلى إطلاق النار على المظاهرين من المروحيات في وضوح النهار، إلى تصعيد الإضراب الشعبي المناهض للتقشف، ومنح تفويض أخلاقي «لقوات كولومبيا الثورية المسلحة FARC» والجماعات الثورية المسلحة الأخرى في البلاد.

لدينا مثال ينذر بانفجار داخلي أكبر هو: الهند، حيث تستمر سلطات القمع هناك بفشلها بقمع التمرد اليساري وإبلاء صوت مؤيديه. كتب سوميت غانغولي: «رغم تمتع الجيش الهندي بخبرة واسعة في مكافحة التمرد- وقد برأ نفسه في الكثير من الأحيان من التدخل، ويمكن أن نصدقه عموماً- فقد بات واضحاً في أكثر من مناسبة كرهه بشدة أن يتم نشره داخل حدود الدولة. يتردد الجيش بإطلاق النار على الهنود لسبيين، أولاً: ينتقص من الوظيفة الأساسية للجيش، وهي الدفاع عن حدود الأمة. ثانياً: يشعر الجيش بالقلق من أن الانتشار المتكرر داخل البلاد قد يؤدي إلى حدوث انقسامات داخل صفوفه. تخشى السلطة في نيودلهي أن تنتشر «عدوى» المشاعر المؤيدة للصهيونية، سواء بين المواطنين الغاضبين أو بين أفراد الجيش إذا مضت في عمليات القمع إلى حد أكبر».

يظهر نقص الكفاءة هذا عندما نصب المتمردون الماويون الهنود كميناً للشرطة الشهر الماضي، وتمكنوا من قتل 23 ضابطاً والاستيلاء على الأسلحة والذخيرة

لم تمنع حقيقة أن الولايات المتحدة تنفق على جيشها أكثر من أية دولة أخرى، الحقيقة الأخرى الواضحة: تراخي قبضتها الإمبريالية العالمية على مدى نصف القرن الماضي. بغض النظر عن مقدار الأموال التي ألقتها واشنطن على قواتها المسلحة، فقد وصلت إلى مركز جيوسياسي اعترف البنتاغون نفسه في تقرير عام 2017 بأنه يتراجع بسرعة.

■ رينار شيا

ترجمة: قاسيون

الدولة الرأسمالية شرعيتها المتصورة بين الجماهير، ستكون عرضة للإطاحة بها، حيث تكتسب الجماعات المتمردة «المسلحة وغير المسلحة» القدرة على إقناع أعداد كبيرة من الناس بالانشقاق والوقوف إلى جانبها. بالنسبة لليبار الجذري في الولايات المتحدة، الساعي إلى إنشاء مثل هذه المجموعات وتحولها إلى منظمات قوية بما يكفي لكي تنضم إليها الجماهير بشكل ناجح، فالشيء المشجع أن عنف الدولة والاضطهاد يحفران تاريخياً تيار الاشتراكية الثورية. كما كتب لينين: «لا ترى البرجوازية عملياً سوى جانب واحد من جوانب البلشفية- التمرد والعنف والإرهاب... تظهر الشيوعية بشكل إيجابي في جميع مجالات الحياة العامة. إذا بذلوا جهوداً خاصة لمنع إحدى القنوات، فستجد «العدوى الشيوعية» قناة أخرى، وبشكل غير متوقع في بعض الأحيان».

هذه النكسة جزء لازم من حياة الدولة الرأسمالية، حيث تؤدي الاستفزازات القمعية إلى مزيد من الإيديولوجيا الجذرية وإشعال إرادة المقاومة بين الجماهير. تخدم الحالة البوليفية كمثال على تقليص نفوذ الولايات المتحدة في الخارج بشكل واضح في العام الماضي. أدى تعذيب الصحفيين والمعارضين السياسيين ومذابح المحتجين التي كان النظام الانقلابي البوليفي- التابع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية منفذاً لها- إلى انضمام المزيد من الأصوات إلى مناهضة الإمبريالية. دفع هذا بالجماهير في بوليفيا على الفور إلى تمرد وعصيان مكثف من الاستيلاء على أجزاء كبيرة من الأرض بعد بدء الانقلاب في 2019. ثم في غضون

فشلت الولايات المتحدة في منع فيتنام من أن تصبح اشتراكية، ما أوصلها إلى الافتقار الآن إلى ما كان يمكن أن يصبح حليفاً عسكرياً مفيداً في جنوب شرق آسيا في حربها الباردة ضد الصين. كما فقدت أحلامها في تحويل روسيا إلى دولة عميلة بالتزامن مع صعود فلاديمير بوتين، وبداية تراجع طغمة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وجدت نفسها تتراجع في نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. أدت غزواتها الطائفية لأفغانستان والعراق إلى انخفاض الاحترام الدولي لواشنطن وحشد التضامن ضد الإمبريالية داخل جنوب غرب آسيا لصالح إيران. أفقدتها عقوباتها على تشينغينغ كامل النفوذ السياسي داخل الصين.

من الممكن إضعاف الوحش الإمبريالي بسبب تناقضاته الخاصة، بالرغم من قوته العسكرية التي لا مثيل لها، ومن المرجح أن يحدث انفجار داخلي يصل حد تفجير الجيش، بالرغم من تشديد الرقابة الداخلية في العقود القادمة. ليست القوة الغاشمة كافية لإبقاء الإمبراليين في السلطة. يجب أن تكون هناك ظروف اجتماعية واقتصادية وبيئية ملائمة، ولهذا عندما تنمحي هذه الظروف، يموت الوحش.

التماسك العسكري

عندما نتحدث عن دعم التماسك العسكري، لا نعني فقط التماسك الاجتماعي داخل صفوف الجيش، بل نقصد موقف الجماهير من الجيش والدولة التي تحكمه. إذا فقدت

جذور عدم الاستقرار في البلدان تلك هي الخلل الاقتصادي ما يؤدي إلى تحفيز الجماهير للإضراب والتظاهر والتمرد

إلى القمع وينتج مزيداً من المقاومة

والجيش لبناء إمدادات الأسلحة عالية التقنية. سيتم بناء الجيوش المخصصة من قبل أصحاب المليارات، الذين يستعدون للانسحاب إلى ملاجئ فاخرة منعزلة عندما تشتدّ الأزمات. وستعمل الرأسمالية بأقصى ما يمكنها للاستمرار بفرض التقشف والخصخصة والتخفيضات الضريبية للأثرياء، وزيادة ضرائب الفقراء وتخفيض أجورهم. يشهد مجمع السجون بالفعل نمواً سريعاً في الأشهر القليلة الماضية، وعلينا اعتياد تحقيقه لقفزات مستقبلية كبيرة.

لكن كل هذا لن يكون كافياً لمنع الثورات حتى داخل المراكز الإمبريالية. قيم ستالين بأن الثورات تحدث حيث تكون أضعف حلقات سلسلة رأس المال، ورأس المال سيبقى أقوى ضمن بلدان المركز حتى أثناء تهالك الرأسمالية العالمية. لكن هذا سيبقى نسبياً، فعندما يتم عزل رأس المال الإمبريالي، لن تكون الرأسمالية قادرة على أداء وظائفها المستدامة.

وكما لاحظ مايكل بارينتي، لا يمكن أن يكون هناك شيء مثل «الرأسمالية في بلد واحد». عندما يسقط أساس الهيكل الإمبريالي، لن يكون بمقدور أي قدر من تحميل تكاليف الأزمات الإمبريالية للجماهير على تعويض هذه الخسارة في الأرباح. ما سيحدث هو انهيار نظام الدعم الاجتماعي الذي يجعل الجيش الأمريكي قوياً للغاية، وانهياراً داخلياً لنظام الدعم الاقتصادي الذي يبقي قدراته على الوصول بعيداً واسعة.

التأثير البيئي

في هذا المستقبل القريب الذي تستمر فيه حكومة الولايات المتحدة- التي بدت يوماً وكأنها لا تقهر- بالتحوّل إلى نمط هيمنة مزعزع على نسق الموجود في الهند وكولومبيا، فعامل كالاكتباس الحراري سيسهم بشكل فعال في تكسير الهيكل المهشم.

لكي تتمتع الولايات المتحدة بهذا النوع من الامتداد العسكري الذي تتمتع به، يجب أن تكون هناك مجموعة من العوامل البيئية المواتية. إنّه ذات العوامل التي على وشك الاختفاء، والمفارقة: أن أحد مسبباتها انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي ينتجها الجيش الأمريكي بشدة.

أوضح مايكل كار الأمر العام الماضي بالقول: «يعتبر تغير المناخ تهديداً في نظرهم لأنه سيضعف قدرتهم على التعامل مع المشكلات العسكرية التقليدية. سيخلق الفوضى والعنف والهجرات الجماعية والأوبئة وانهيار الدولة في جميع أنحاء العالم، لا سيما في المناطق المعرضة للخطر، مثل: إفريقيا والشرق الأوسط. في الوقت نفسه، فالقواعد العسكرية الأمريكية معرضة بشدة لتأثيرات تغير المناخ بسبب ارتفاع مستوى البحار وحرائق الغابات والعواصف والفيضانات. يمثل تغير المناخ إذن تهديداً للجيش الأمريكي لأنه سيتدخل ويحد من قدرته على أداء مهامه... ستكون كل قاعدة بحرية في الساحل الشرقي تحت الماء في نهاية المطاف، ولا أحد على استعداد للتحدث بصوت عالٍ عن تكاليف إعادة التوضع. مثال: الأكاديمية البحرية في أنابوليس تغرق بالفعل بشكل منتظم، ولن يمر وقت طويل قبل أن تكون تحت الماء على مدار العام. رغم أن أفراد البحرية يدركون ذلك، فحجم التهديد كبير جداً لدرجة عدم استعداد أحد للقول بصوت عالٍ ما يجب فعله حقاً لمواجهته».



كيفية إنشاء نظام جديد ليحل محل النظام الذي تهيم عليه الولايات المتحدة، بمجرد أن يصبح الأخير معطلاً تماماً.

أثناء هذا الانهيار العالمي، لن تكون واشنطن قادرة على الاستمرار بزعزعة الاستقرار الانتهازي للدول الأكثر ضعفاً، كما كانت تفعل في العقد الأخير في ليبيا وشمال شرق سورية. وعدم قدرة النخب الأمريكية على الحفاظ على مستوى الاستيلاء على الموارد- حيث لن يكون بوسعها الاستمرار بمستوى سلب عمل الهند أو الكولومبيين أو غيرهم من المستعمرات الجديدة- سيؤدي حكماً عدم قدرتهم على الحفاظ على هيكلهم الاقتصادي الداخلي. سيؤدي الكساد العميق المستمر بالتزايد في الولايات المتحدة إلى تكثيف التوترات وتعميق التمرد الجماهيري، الأمر الذي سيؤدي إضعاف الجيش الأمريكي على طول الطريق.

الولايات المتحدة مضطرة للعمل على التمسك بما تبقى لديها من ممتلكات إمبريالية قادرة على الوصول إليها. دعا البنتاغون- في تقرير عام 2019- الولايات المتحدة إلى استخراج نفط القطب الشمالي غير المستغل في العقود القادمة من ذوبان الثلوج، ما يدل بأن الإمبرياليين سيتجهون شمالاً للغطس في الاحتياطيات الطبيعية المتبقية لهم ولحلفائهم. ينعكس هذا الاتجاه المهاجر شمالاً في الطريقة التي يخطط بها الشريك الإمبريالي: كندا، للحصول على طائرات عسكرية بدون طيار خاصة بها بحلول 2025. الرأسمالية الكارثية التي تحزم حقائبها في الكثير من الأماكن، تتجهز لإعادة فتحها داخل الحدود الإمبريالية.

قد نشهد توسيعاً لنشاطات الجماعات شبه العسكرية الهادفة للربح عبر أمريكا اللاتينية وداخل الأجزاء الفقيرة من البلاد. ستعمل شركات التكنولوجيا الكبرى على زيادة وصولها إلى حياتنا اليومية من خلال الاستفادة من جهاز المراقبة المتنامي باستمرار، ومن خلال الشراكة مع الشرطة

سندات الخزانة التي تم تخفيض قيمتها، إلى خفض ميزانيتها العسكرية المستمرة بالتضخم. تحت الضغط من الداخل والخارج، ستبدأ قواتها بالانسحاب من مئات القواعد الخارجية. تأتي مثل هذه الخطوة اليائسة بعد فوات الأوان، ففي مواجهة قوة عظمى باهتة غير قادرة على دفع فواتيرها، ستتحدى الصين والهند وإيران وروسيا وقوى أخرى بشكل استفزازي هيمنة الولايات المتحدة على المحيطات والفضاء والفضاء- السبيرياني».

يدفع السقوط الإمبريالي واشنطن لمحاولة الحفاظ على الحرب في أفغانستان من خلال خصخصة القوات الأمريكية هناك، ضمن السعي إلى التوسع في المنطقة للإحاطة بالصين والهيمنة على أوقيانوسيا، وتعزيز الحضور العسكري في المناطق القريبة من روسيا. لكن هذا البيت المالي من ورق، وسوف يدمر المحاولات اليائسة لحماية الهيمنة الأمريكية. ستضطر حتى الهند، مستعمرة واشنطن الجديدة الأكثر سكاناً، إلى الهروب من شراكاتها الإستراتيجية مع الإمبريالية.

الانحساب الحتمي

أشار يانغ جين، الخبير في «معهد دراسات روسيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى» في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، إلى أن الولايات المتحدة مجبرة عندما تسعى لممارسة الضغط على الصين وروسيا، أن تنسحب أيضاً من العديد من الأماكن المتواجدة فيها، والتي تعاني من مشاكل لم يتم حلها. المعضلة الأمريكية أن هذه المناطق، مثل: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصالح الصين وروسيا، وانسحاب الأمريكيين منها سيسهل على هذه المناطق أن تقوم بتحويلها الجيو- إستراتيجية. لذلك يجب أن تحافظ بكين وموسكو على التنسيق الوثيق للتعامل مع الوضع القادم، بما في ذلك

الواقع الاقتصادي

جنور عدم الاستقرار في البلدان التي ذكرناها كأثلة هي الخلل الاقتصادي، ما يؤدي إلى تحفيز الجماهير للإضراب والتظاهر والتمرد. هذه التصرفات من قبل الجماهير في المستعمرات الجديدة، مثل: كولومبيا والهند، قد تتكسر بنجاحات باهرة، لأن هذه البلدان مصممة ضمن النظام العالمي لتكون فقيرة. فكما أشار الباحث الماركسي مايكل بارينتي: يحمل الاستغلال المفرط في الجنوب العالمي الجماهير على اكتساب وعي ثوري أكبر من الذي تملكه الجماهير الموجودة داخل البلدان الإمبريالية.

إذا ما استثنينا بوليفيا، فلا تزال الولايات المتحدة والأنظمة التابعة لها داخل هذه البلدان قادرة على كبح المد الثوري المتصاعد. لكن الانهيار المقبل للدولار سيجعل المشاكل الاجتماعية القائمة في هذه البلدان أكبر، وستصل زعزعة الاستقرار التي ستصيبها إلى المؤسسة العسكرية وإلى عدم قدرة الأنظمة القائمة على إبقائها كتلة واحدة ضاربة.

ينطبق هذا بدوره على الولايات المتحدة. وفقاً لنبوءة المؤرخ ألفريد مكوي العام الماضي: «بالنسبة للغالبية الأمريكية، من المرجح أن يتم تذكر عقد 2020 على أنه عقد محبط من ارتفاع الأسعار وركود الأجور وتلاشي القدرة التنافسية الدولية. بعد سنوات من العجز المتضخم الذي غذته الحروب المستمرة في الأراضي البعيدة، سيفقد الدولار الأمريكي في 2030 مكانته الخاصة باعتباره العملة الاحتياطية المهيمنة في العالم. فجأة، هناك زيادات عقابية في أسعار الواردات الأمريكية تشمل كل شيء من الملابس إلى أجهزة الكمبيوتر. كما ترتفع تكاليف جميع الأنشطة الخارجية أيضاً، مما يجعل السفر لكل من السياح والقوات باهظاً. ستضطر واشنطن عندما تكون غير قادرة على تفادي العجز المتضخم عن طريق بيع

عندما يسقط
أساس الهيكل
الإمبريالي لن يكون
بمقدور أي قدر
من تحميل تكاليف
الازمات الإمبريالية
لجماهير هذه
الخسارة في الأرباح

الثائر الدمشقي حسن الخراط



الجندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، ص 344-354». شارك الخراط في العديد من المعارك، مثل: معركة يلدو وبيلا التي عرفت باسم معركة السبت بتاريخ 5 كانون الأول 1925، والتي خسر فيها المستعمرون مئات القتلى والجرحى بين محطة الحجاز وبيلا.

وفي معركة بستان الذهبي، هاجم الثوار مخفر باب سريجة وأسروا رئيس المخفر وأحضروه إلى مقر حسن الخراط في بيت سحم. فلحقهم أهل رئيس المخفر وطلبوا الرحمة وإطلاق سراحه. وفي اليوم التالي خرج حسن الخراط مع 63 من رجاله لإيصال رئيس المخفر إلى حدود المدينة، فوصلهم خبر عن وجود قوة فرنسية في بستان الذهبي.

سار الخراط باتجاه البستان، وعندما بدأت المعركة صمد 29 من الثوار أمام الفرنسيين ونجداتهم المدرعة، وكان حسن الخراط يتقدم الصفوف، فأصيب برصاصة في صدره وسقط شهيداً، واستمرت المعركة حتى انسحاب الثوار من البستان وفك الحصار. كما أعدم الفرنسيون ابنه فخري الخراط شتقاً بعد بتاريخ 28 كانون الثاني 1926، بعد أربعين يوماً من استشهاد والده. «أدهم آل الجندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، ص 348-354».

وبعد اندلاع الثورة، تصاعدت الأحداث في دمشق، مثل: المظاهرة المعادية للاستعمار بتاريخ 28 آب 1925 مطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وتعبيراً عن التضامن مع الثائرين، والإضراب العام احتجاجاً على الاعتقالات والاضطهادات يوم 29 آب، والمظاهرة المناهضة للاستعمار يوم 9 أيلول، والإضراب العام بتاريخ 14 تشرين الأول والذي كان بداية للانتفاضة الشعبية الشاملة المجيدة في دمشق يومي 18-19 تشرين الأول عام 1925. «كتاب فلاديمير لوتسكي، الحرب الوطنية التحررية في سورية 1925-1927».

عندما اشتعلت الثورة، قام حسن الخراط بمهمة إيصال فوزي القاوقجي إلى جبل العرب، وفي انتفاضة دمشق خريف 1925، برز حسن الخراط كأحد قادة الثورة في معركة المصفحات الليلية في شوارع دمشق، وهاجم الخراط مراكز الفرنسيين في الدرويشية والسناينة تحت قصف المدافع، فانسحب الفرنسيون إلى قلعة دمشق، وهاجمها الخراط مع رجاله دون جدوى لمناعتها، ثم انسحب إلى مركزه في الشاغور، وقد استشهد في تلك المعارك من عصبة حسن الخراط عدد من الثوار، مثل: دواد عبيد من جرمانا. «أدهم آل

أبو أركيلة، صادق اللحام، أحمد الفتال، أحمد وسيم الحارس، صبحي الشيخ إسماعيل، محمود سلوم، حمدي الفتال، أحمد حقار، حمدي سلو، خالد الرواس، الشيخ نديم شهاب وغيرهم. وضمت العصبة أيضاً متطوعين من جرمانا وكفر بطنا وبيت سحم والمليحة والعمارة. «أكرم هندي، كفاح الشعب العربي السوري، ص 238. أدهم آل الجندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، ص 348».

انتفاضة دمشق ومعارك الغوطة

لعب حزب الشعب الذي يقوده الدكتور عبد الرحمن الشهبندر دوراً كبيراً في التحضير وتفجير الثورة السورية الكبرى في دمشق والغوطين في الربع الأخير من عام 1925.

كان الجو العام يغلي في دمشق قبيل اندلاع الثورة بأشهر، ولعل من أبرز مؤشرات مظاهرات دمشق ضد الاستعمار في نيسان 1925، والمسيرة الجماهيرية الكبيرة لإحياء يوم عيد الشهداء في السادس من أيار 1925 وحدث بعض الإضرابات العمالية.

دمشق، هي المدينة التي أنجبت قادة الحركة الوطنية، وقادة الثورات السورية ضد الاستعمار، هؤلاء القادة الذين افتتحوا وقادوا معارك الجلاء الأولى في البلاد، ومنهم الشهيد حسن الخراط، أحد قادة الثورة السورية الكبرى في مدينة دمشق والغوطة.

■ تايه الجمعة

من هو حسن الخراط؟

ولد حسن الخراط في حي الشاغور عام 1861، وكان أحد قبضيات الحي. شغل الخراط وظيفة الحارس الليلي في حي الشاغور الدمشقي في المدينة القديمة، بالإضافة إلى كونه حارس بساتين الحي، وهو ما استمر به حتى أواخر عام 1925 عندما اشتعلت الثورة السورية الكبرى.

كان حسن الخراط يقود إحدى عصب الثوار، وعرفت باسم عصبة الشاغور في البداية، ثم عرفت باسم عصبة حسن الخراط. واتخذت العصبة من قريتي عقربا وبيت سحم مقراً لها. ومن أعضاء العصبة: منير الخطيب، إبراهيم وسليمان الطناني، رسمي الزير، عزت حمامية، حمدي الكناكري، سعدو الخراط، محمد

في معركة
بستان الذهبي
هاجم الثوار
مخفر باب
سريجة وأسروا
رئيس المخفر
وأحضروه إلى
مقر حسن
الخراط في بيت
سحم

منح راتب لأرملة
حسن الخراط بناء
على اقتراح خالد
بكدان

الثورة فأصبح بطلاً من أبطالها. وأضاف، هناك مجاهدون غيره ينبغي تكريمهم ومكافأة عوائلهم أيضاً ثم دعا المجلس إلى تخصيص راتب مؤساسة لأرملة المجاهد حسن الخراط ولأمثاله وقال، لا بأس أن نعامل هؤلاء معاملة خاصة، ورجا النواب أن يوافقوا على منحها الراتب.

وعلى الأثر صادق المجلس بالاجماع على تخصيص راتب مؤساسة لزوجة المجاهد الخراط، وأحيل اقتراح القانون الخاص بذلك إلى لجنة الموازنة للموافقة عليه.

جريدة الأخبار، العدد 444، 1926

ثم انتقل المجلس إلى درس تقرير اللجنة القضائية الذي ينص على رفض منح زوجة المجاهد حسن الخراط راتب مؤساسة. وقد تحدث خالد بكدان عن المجاهد



كتب جديدة حول الطبيعة والغذاء والوباء



فشل الدولة البريطانية في مواجهة فيروس كورونا والتستر على مقتل 128 ألف شخص حتى الآن، تاريخ الغذاء وضرورة التحرر من قبضة الشركات، ودور الجيش الأمريكي في تجهيل الأمريكيين، هي مواضيع كتب صدرت حديثاً في أوروبا والولايات المتحدة.

قاسيون

فشل الدولة البريطانية

باستخدام المئات من المصادر الداخلية من السياسيين ومخططي الطوارئ والعلماء والأطباء والمسعفين وأسر الضحايا، والبيانات والوثائق المسربة، يوضح جوناثان كاليفيرت وجورج أربوثنوت في كتابهما «فشل الدولة: القصة الداخلية لمعركة بريطانيا مع فيروس كورونا» كيف أخفقت الحكومة البريطانية في مواجهة فيروس كوفيد-19، ثم حاولت التستر على مسؤولية مقتل 128 ألف شخص حتى الآن. وفي ظل ازدياد الوفيات يومياً، كشفاً لامبالاة النخبة البريطانية الحاكمة أمام المعاناة الإنسانية.

تاريخ الغذاء

حسب كتاب «تاريخ الغذاء من

تحدثت عالمة البيئة الكندية سوزان سيمارد في كتابها الجديد «البحث عن الشجرة الأم، اكتشاف حكمة الغابة» عن مذكراتها المهنية وأبحاثها في مجال الدفاع عن الغابات. بينما تحدث الشاب دارا ماکنولتي ذو الـ 16 عاماً عن ضرورة تقدير الطفل في محيطنا الدقيق والمتغير، ويركز على العلاقة القوية بالعالم الطبيعي في إيرلندا الشمالية في كتابه «يوميات عالم طبيعة شاب» الصادر مؤخراً.

إلى مسرح حرب جديدة في أعماق البحار، حيث ضخت البحرية الأمريكية مبالغ غير مسبوقة من الأموال والدعم في علوم المحيطات ومعرفة كوكب الأرض، مع تشويه البحث وخلق مجالات جهل مهمة ودائمة عند الأمريكيين في هذا المجال.

مذكرات حول الطبيعة

من وكيل لصناعة الأخشاب إلى الأكاديميين والمدافعين عن الغابات.

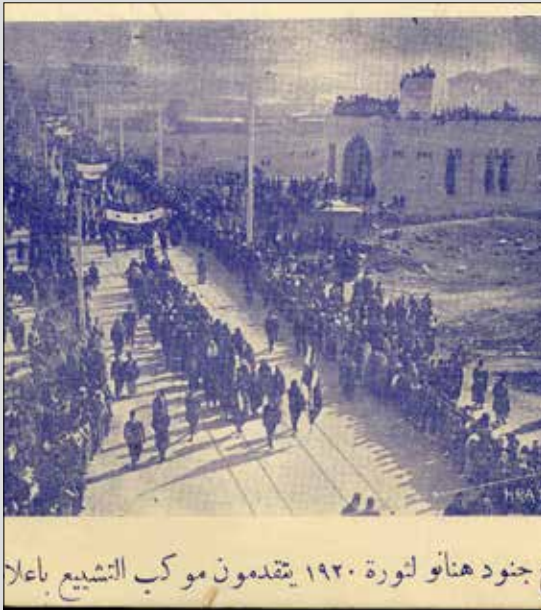
شركات الغذاء الكبرى.

التمويل العسكري والمحيطات

تكشف نعومي أوريسكس في كتابها «العلم في مهمة: كيف شكل التمويل العسكري ما نفعله وما لا نعرفه عن المحيط» الصادر عن جامعة شيكاغو 2021، كيف رسم التمويل العسكري للجيش الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية ما يعرفه الأمريكيون عن علوم المحيطات، وكان ذلك تحولاً

الاستدامة إلى الانتحار. الحيواني، النباتي، النفايات» الصادر مؤخراً في بوسطن 2021، فإن الكثير مما نأكله اليوم له القليل من القواسم المشتركة مع المواد التي غدت أسلافنا. لقد تدهورت الأرض التي تزرع طعامنا الحديث بشكل كبير، ويجري استغلال الناس الذي يصنعون طعامنا بلا رحمة. ويرى مارك بيتمان، مؤلف الكتاب، الأمل في الحركات حول العالم، والتي تكافح لتحرير المجتمع من قبضة

كانوا وكنا



قاد إبراهيم هنانو ثورة الشمال بين عامي 1919-1921 وأعمال الثورة السورية الكبرى في الشمال 1925-1926. وشارك الآلاف من أبناء حلب وإدلب وجبال الشمال في قتال الاستعمار تحت قيادته. وحدثت 117 معركة بين عامي 1919-1926 سقط خلالها المئات من الشهداء. في الصورة الآلاف من أبناء حلب يودعون القائد الوطني إبراهيم هنانو في حي الجميلية إلى مثواه الأخير عام 1935.

أخبار ثقافية



تصنيف الجامعات الآسيوية

صنفت الجامعات الصينية في المركزين الأول والثاني للعام الثاني على التوالي في تصنيف «مؤسسة تايمز للتعليم العالي» للجامعات الآسيوية لعام 2021. واحتلت جامعة تسينغهاو المركز الأول للعام الثالث على التوالي، بعد حصولها على المركز لأول مرة عام 2019. وتحافظ جامعة بكين على مكانتها على المركز الثاني. ويحتوي التصنيف على 551 جامعة، بعد أن كان 489 جامعة في 2020، وشمل 30 دولة ومنطقة. وحافظت جامعة سنغافورة الوطنية «الثالثة» وجامعة هونغ كونغ «الرابعة» على مركزيهما. وصعدت جامعة نانينغ التكنولوجية في سنغافورة إلى المركز الخامس.



معرض الكتاب في درعا

افتتح اتحاد الكتاب العرب في درعا معرضاً للكتاب بالتعاون مع مديرية الثقافة، واحتوى المعرض إصدارات ومطبوعات الهيئة العامة السورية للكتاب. وتعرض الإصدارات حالياً في مكتبة مديرية ثقافة درعا، كما يلحق بها نافذة للبيع للراغبين بأسعار رمزية. وتشمل العناوين مختلف مجالات المعرفة بأسعار رمزية ولا تتجاوز 300 ليرة سورية للعنوان الواحد. ويعرض معرض الكتاب الحالي في درعا عناوين متنوعة ومختلفة في مجالات القصة والشعر والأدب والمجلات وغيرها في سبيل إعادة القراء إلى الكتاب والابتعاد عن وسائل التواصل الاجتماعي حسب تصريحات القائمين على المعرض.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0935662555	وائل منذر	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/06/06» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

ألبريخت دورر والثورة الفلاحية في ألمانيا



ألبريخت دورر، رسام ألماني عاش في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ويعرف باسم «بطل طبقة الفلاحين» لدوره في حركة الإصلاح الأوروبية والثورة البرجوازية، وكان أول من صور الفلاحين كمواضيع جمالية. ومن خلال دورر، ظهرت صور الفلاحين في الكتيبات الثورية في ذلك الوقت. ونشرت جريدة «peoplesworld» مقالاً لجيني فاريل يتناول جانباً من دور الرسام الألماني في حركة التغيير الاجتماعي – المحرر.

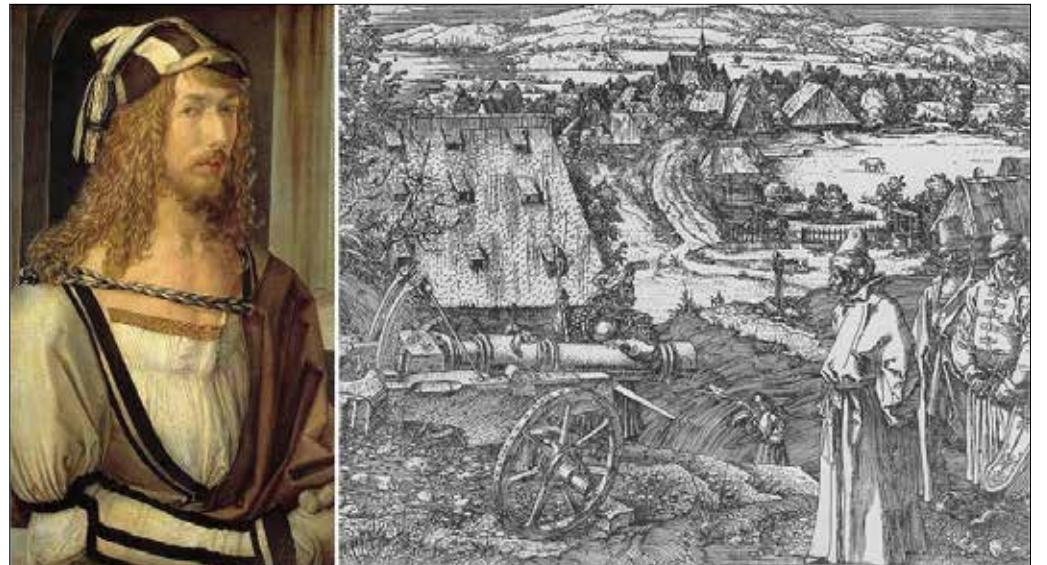
■ جيني فاريل

عصر ألبريخت دورر

وُلد ألبريخت دورر قبل 550 عاماً، في 21 أيار 1471، خلال عصر النهضة، وهو زمن الاضطرابات التي امتدت في أوائل العصر الحديث. مع تطور أساليب الإنتاج، ونمو الصناعة والتجارة بسرعة، وتقوية الطبقة البرجوازية الصاعدة حديثاً، وتطور العلوم الجديدة، فأصبحت الحقائق الموروثة موضع شك، وبدأ ممثلو الطبقة الجديدة في تحدي التسلسلات الهرمية الاجتماعية والسياسية والدينية. لقد كان عصرنا، نشأ فيه الفلاحون

وطالبوا بأن يعاملوا على قدم المساواة. كان الإصلاح في ألمانيا تعبيراً عن هذه التغيرات الاجتماعية في أوائل القرن السادس عشر. وشعرت البرجوازية الصاعدة في البلدان الواقعة شمال جبال الألب، وخاصة ألمانيا، بالحاجة إلى الانفصال عن البابوية. لم تمتلك قوى المعارضة بعد القوة الاقتصادية والسياسية التي كانت تتمتعها من إخضاع البابوية لمصالحها الخاصة، كما هو الحال في إيطاليا. بدأت حركة الإصلاح مع جون ويكيليف في إنجلترا، واستمرت مع جان هوس في بوهيميا، وبلغت ذروتها في ألمانيا. أصبحت المعارضة الاجتماعية الشعبية جزءاً

سيطرت عبقرية
ألبريخت دورر
على فن الثورة
البرجوازية المبكرة
في ألمانيا لدرجة
أنها سميت بحقبة
دورر



منها. وقاتلت القوى الاجتماعية ذات المظهر الديني «حروب هوسيت في بوهيميا». وفي ألمانيا، سرعان ما أصبح التمايز بين القوى التي بدأت الإصلاح واضحاً. عندما أدرك النبلاء من الطبقة الوسطى العليا أن الإصلاح يعني الانفصال التام عن روما، وأن هناك عناصر داخل هذه الحركة تطمح إلى ما وراء المجتمع الطبقي البرجوازي، وعادوا إلى حضن البابوية.

إنجلترا وحرب الفلاحين في ألمانيا

كما يصف إنجلز في كتابه «حرب الفلاحين في ألمانيا»، أصبح لوثر خائفاً عندما أدرك التأثير الاجتماعي المتفجر عند الفلاحين لتحديده للتسلسل الهرمي في روما، وفهم الفلاحون ذلك على أنه تطلعات مشروعة لتغيير مصيرهم. ومع ذلك، فإن الإصلاح اللاهوتي لوثر لم يشكك في التناقضات الطباقية.

أصبح توماس مونترز زعيم المعارضة الشعبية. وقاد حرب الفلاحين التي تحدث النظام الاجتماعي القديم، بينما انقلب لوثر، إلى جانب البرجوازية، ضد الفلاحين الثوريين، ومنعوا توحيد جميع القوى المعارضة، وبالتالي أعاقوا عملية التغيير الاجتماعي الكبير لقرون. هُزم الفلاحون وحلفاؤهم من عامة الشعب في المدن؛ وسجن توماس مونترز وقطع رأسه.

كثيراً ما يتم التقليل من تأثير الطبقات الكادحة على الفن الألماني في فترة الإصلاح. والتي نجت في العديد من النقوش الخشبية للكتيبات من أوائل القرن السادس عشر، ولكن قبل كل شيء في العديد من المطبوعات التي كتبها دورر ودائرة. يمكن رؤية تأثير دورر في أعمال غرونولد وريمينشنايدر وجورج راجيب والعديد من الرسامين الآخرين، وهو من أضاف على الفن الألماني لفترة الإصلاح جاذبية شعبية مؤلمة.

الثورة المبكرة في ألمانيا

سيطرت عبقرية ألبريخت دورر على فن الثورة البرجوازية المبكرة في ألمانيا لدرجة أنها سميت بحقبة دورر.

وُلد دورر في نورمبرغ باعتباره ابناً لصانع ذهب، ودرس لمدة ثلاث سنوات في ورشة مايكل وولجيموت، وقضى أربع سنوات في بازل وستراسبورغ، واستقر أخيراً في نورمبرغ. عبر مرتين جبال الألب إلى إيطاليا، أولاً: في عام 1495، والمرة الثانية: في عام 1505-1506، وفي كل مرة قضى فترة طويلة في البندقية. أخذته رحلة ثالثة لرؤية هولندا في 1520-1521، حيث تعرّف على العديد من المعارف المهمة.

هذه الصورة الرائعة، التي تم إنشاؤها أثناء الرحلة إلى هولندا، تستند إلى لقاء حقيقي، ولم تكن نتيجة خيال دورر. ويظهر الرسم اهتمام الفنان الكبير بالأشخاص الذين قدموا إلى أوروبا بسبب نمو التجارة الدولية، والتي تضمنت بالطبع تجارة الرقيق.

صور في إحدى اللوحات خادمة تبلغ من العمر 20 عاماً تدعى كاثرين، وتعمل للوكيل التجاري البرتغالي جواو برانداو، الذي كان يدير احتكار التوابل البرتغالي في أنتويرب. كان دورر ضيفه عندما سافر إلى أنتويرب عام 1521. ومن المرجح أن برانداو استحوذ على هذه المرأة الإفريقية من خلال علاقاته التجارية. ويوحى اسمها بأنها تحولت إلى المسيحية.

ينصب اهتمام دورر الواضح هنا على الفرد. إن نزعت الإنسانية العميقة تضيء على صورتها نفس الكرامة التي يمنحها للفلاح الذي يصوره. وكان دورر أول فنان ألماني يستحوذ على ثقة الفلاحين بأنفسهم، والذين كانوا يتحركون منذ أواخر القرن الخامس عشر.